



PROVISIONAL
A/38/PV.18
10 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد بليتييه (كندا)

(نائب الرئيس)

م : السيد ابويكا (بنما)

— تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى : [١٧]

(أ) تعيين ستة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة
الخامسة (الجزء الأول)

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

السيد انسي (ترينيداد وتوباغو)

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السيد شمس الضحى (بنغلاديش)

السيد عبد الله النعيمي (الامارات العربية المتحدة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينهي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من
أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ١٧المند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى :

(أ) تعيين ستة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول) (A/38/461)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بعد ظهر اليوم أن أسترحي انتهاء أعضاء الجمعية العامة أولا الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن المند ١٧ (أ) من جدول الأعمال .

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من ذلك التقرير بتعيين السيد ايغور فاسيليفتش خاليفينيسكي ، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، خلفا للسيد أناتولسي فاسيليفتش غرودسكي خلال الفترة المتبقية من مدة ولايته حتى (٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد تلك التوصية ؟
تقرر ذلك .

المند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد انسي (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو أهنيء السيد خسورخي ايويكا على انتخابه لمنصب رئيس هذه الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفدى واثق بأن خبرته وتجربته الواسعة ، وبصفة خاصة في منظومة الأمم المتحدة ، سوف تسهمان بدرجة كبيرة في تحقيق نتائج مشرقة لأعمالنا في هذه الدورة . ان انتخابه لرئاسة هذه الدورة اعتراف بالمكانة السامية التي يحتلها بلده ، وهو شخصيا ، في المجتمع الدولي .
ويشير وفدى أيضا بالرئيس السابق ، السيد ايجرى هولاي ، ممثل هنغاريا ، الذي ترأس أعمال هذه الجمعية بنجاح خلال الدورة السابعة والثلاثين .

وتعرب حكومة ترينيداد وتوباغو عن احرتهانيها الى سان كريستوفر ونيفيس وهي دولة كاريبية شقيقة، على نيلها الاستقلال في ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ وعلى قبولها بوصفها العضو ال ١٥٨ في الأمم المتحدة . وما يشهد شهادة كبيرة على استمرار نفوذ وأهمية الأمم المتحدة ودورها الأساسي في صيانة السلم والأمن الدوليين انه بينما تواجه الدول الحديثة الاستقلال التحديات التي تفرضها عوامل مثل صغر حجمها والتخلف الاقتصادي والهيكل والموارد الطبيعية والبشرية المحدودة ، فان حكوماتها تضي اولوية كبيرة على العضوية في هذه المنظمة .

ونحن بلدان المجتمع الكاريبي والسوق الكاريبية المشتركة قد حققنا استقلالنا بصورة سلمية ولكن ذلك لم يتم دون تغان وجدية وتضحية قدمتها عدة أجيال . ولذلك علنا على السعي لخلق مجتمعات تقوم على قيم وتطلعات شعوبنا يشريها تنوع تراثها العرقي والاشني والثقافي . وان وفد بلادى لوائح من أن احترام الخبرة الانسانية والقدرة على تشكيل مجتمع مترابط سيمكنان سان كريستوفر ونيفيس، شأنها شأن بقية المجتمعات الكاريبية، من أن تساهم مساهمة قيمة في أعمال الأمم المتحدة في المستقبل .

ان الأزمة الحالية ما تزال مستمرة في الاقتصاد العالمي . وان الآمال في الآونة الاخيرة في تلاشي الانكماش الاقتصادي تبدو سابقة لا وانها . ولم يتحقق الانتعاش المتوقع في النشاط الاقتصادي للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وفي الحقيقة هناك بوادر مشيرة للقلق تشير الى أن هذه الاقتصادات قد تتردى في هذا الشتاء . وقد عانت التجارة العالمية في العامين الماضيين من الركود للمرة الاولى في فترة ما بعد الحرب . وترتبت، بصورة حتمية، على هذه الحالة آثار حادة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية التي ، وان كانت لا تقوم بدور رئيسي في اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية تشعر قبل غيرها بآثارها السلبية . وقد كانت العواقب بالنسبة لتنميتها والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها عواقب مأساوية .

وان السياسات المحلية التي تتخذها عدة بلدان لمعالجة الأزمة لا تزال تفاقم من الأزمة ذاتها . وتؤثر سياسات معدلات أسعار الفائدة المرتفعة تأثيرا مباشرا على عبء الدين

الذي يشغل كاهل البلدان النامية . ان ارتفاع معدلات أسعار الفائدة يشكل واحداً من أكثر العناصر تدميراً ويحبط جهود البلدان النامية الرامية الى تحسين اقتصاداتها . وبالنظر الى معدلات أسعار الفائدة هذه التي بلغت ١٨ في المائة ، والى ضرورة إعادة التفاوض وتمديد مواعيد تسديد الدفعات ، يتضاعف الدين الأصلي في اقل من أربع سنوات ، حتى دون اي افتراض جديد . ان عبء الدين الثقيل ومشاكل خدمة الدين التي تواجه معظم البلدان النامية قد تفاقمت في عام ١٩٨٣ . ويبلغ عبء دين البلدان النامية حوالى ٥٤٠ بليون دولار وتستلزم خدمة هذا الدين ما يزيد على ١٠٠ بليون دولار سنوياً . وقد حمل هذا العديد من البلدان النامية على التماس ارجاء السداد أو إعادة جدولة قروضها ، عن طريق المزيد من الاقتراض احياناً ، لمجرد دفع رأس المال والفائدة المستحقة لا من أجل استثمار جديد او اضافات الى الهياكل الأساسية . وليس من قبيل الدهشة ان نجد في ظل هذه الظروف طقاً واسع النطاق ازاء امكانية أن تترتب على انهيار اقتصادات بعض الدول آثار مأساوية بالنسبة للهياكل النقدية والعالية العالمية .

وبالاقتران مع ارتفاع معدلات أسعار الفائدة حصل كساد لم يسبق له مثيل في أسواق السلع الأساسية العالمية . وفي جميع البلدان النامية تقريباً ، بما فيها البلدان المنتجة الرئيسية للنفط ، عانت عائدات التصدير انخفاضاً مفاجئاً . ويرجع هذا التردى الى حالة الاقتصاد العالمي ، ويرجع بصورة جزئية الى الحواجز التجارية الحمايية التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو . وان هذا الحل القصير النظر الذي اعتمده عدة دول تعد من الدول الهامة في مجال التجارة ، يحد من حجم التجارة العالمية ويزيد من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية . ولذا فان البلدان النامية تحصل على عائدات غير كافية من النقد الاجنبي للوفاء باحتياجاتها الحالية لاستيراد البضائع والخدمات ، ولا تتوفر لها الاحتياطيات اللازمة من النقد الاجنبي للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالدين .

وان البلدان المصدرة للطاقة ، التي كانت "مراكز نمو" لفترة من الوقت في العالم النامي ، لم تغت من الآثار المدمرة للأزمة ويعاني البعض منها الآن من أعباء ديون خارجية جسيمة لجها ت رسمية وتجارية على السواء . وفي هذا الوقت أيضاً يوجد انخفاض كبير في

القروض التساهلية لأغراض التنمية ، وهناك عقبات متزايدة تعترض الوصول الى أسواق رأس المال الدولية ، ويوجد في الواقع عدم اكتراف بالفقراء سواء أكانوا افراد أم دولا . ومع ان بعض القوى الاجتماعية والاقتصادية تتضافر لخلق الفقر والتبعية والابقاء عليهما ، ممن الملائم لنا ان نفكر ونقول أن العوز في بعض دول العالم ناجم عن عدم الحكمة . لذلك فان العلاجات الموصوفة تنطوى على تخفيض العملات بصورة جذرية والتشدد المالي الداخلي والتقييد الشديد للبطالة والحد من الاستيراد ، حتى من استيراد الضروريات .

ومنذ وقت غير بعيد ، قيل ان السبب الرئيسي للمصاعب الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء هو ارتفاع أسعار النفط . وقد أصبح واضحاً الآن بصورة لا يرقى اليها الشك ان الضعف والأزمة اللذين حلا بالنظام الاقتصادي الدولي ينبعان من مشاكل أخرى ضاربة الجذور ، وتتسم بطابع هيكلية . ان أحد أوجه القصور في النظام الدولي الحالي هو عجزه عن تقديم الارشاد والحلول الممكنة سياسياً واقتصادياً لضمان الوفاء بمصالح المجتمع الدولي ككل والشكل المناسب .

ان حكومة ترينيداد وتوباغو تصر على أنه لا يمكن تحقيق حل مرض لمشاكلة الاقتصاد العالمي ونموه في المستقبل الا من خلال منظورات عالمية ، واعتماد نهج متكامل ازاء الحالة الراهنة . ان تقديم المنح المالية الصغيرة العارضة للبلدان النامية ، ومنح المزيد من القروض بأسعار فائدة مرتفعة ، والتنازلات التجارية الانتقائية المحدودة لن تكون الاجابة الكافية . فتلك التدابير لن تسهم الا في استمرار الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسخط السياسي والاضطراب الاجتماعي ، بل والثورة . وينبغي استغلال موارد البلدان النامية على الوجه الأمثل لصالح شعوبها ، كما ينبغي أن يتركز أي تعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على الاحترام المتبادل ، وأن يخلو من الشروط الكابحة .

لقد أصبح نسيج النظام الاقتصادي الدولي الآن متشابكاً بدرجة تجعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل - الفصل بين المسائل سواء كانت تتصل أم لا تتصل بالتجارة أو المعونة أو السلع الأساسية أو التنمية النقدية والمالية . ان مؤسسات "بريتون وودز" التي بلغت الآن من العمر ٤٤ عاماً ، ليست مجهزة للتعامل مع عالم تغير بصورة مثيرة منذ الحرب العالمية الثانية ، وتنوعت فيه مراكز القوة الاقتصادية وازدادت عدداً . وتؤمن ترينيداد وتوباغو ايما ناسخاً بأن المجتمع الدولي عليه أن يبدأ على الفور النظر في التوصيات التي تدعو الى اصلاح النظام النقدي الدولي ، التي اعتمدها المؤتمر السابع

لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام .

وفي بوينس آيرس مدت البلدان النامية يد التعاون المجدى الى البلدان المتقدمة النمو . ولكن تلك المبادرة قوبلت بالرفض في الأونكتاد السادس الذي انعقد في بلنغراد . ولم توافق البلدان المتقدمة النمو على أى من التوصيات التي قدمتها البلدان النامية لتحقيق حلول جماعية لمشاكل النظام الاقتصادى الدولى .

ولا يرجع فشل الأونكتاد السادس الى المؤسسة ، بل الى أعضائها . ويجب على المجتمع الدولى أن يتحمل مسؤوليته عن التردى المطرد في الآليات التي أنشأها من أجل التعاون الاقتصادى الدولى * .

وفي هذا الصدد نؤيد تمام التأييد قرار بلدان حركة عدم الانحياز باعطاء * دفعة سياسية جديدة للمفاوضات الشاملة * ، ونؤيد الاقتراح الرامى الى عقد مؤتمر فى الأمم المتحدة فى ١٩٨٤ لمعالجة الموضوع . وترى ترينيداد وتوباغو ان هذه المبادرة محاولة لتعزيز التعاون الدولى ، وانعاش الحوار بين الشمال والجنوب .

وتأسف ترينيداد وتوباغو أنه بعد مرور ست سنوات ، وانعقاد الدورة الاستثنائية فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك هذا العام لفترة أربعة أسابيع على مرحلتين ، عجزت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن استكمال أعمالها بشأن وضع مدونة قواعد سلوك للشركات عبر الوطنية .

وتشاطر ترينيداد وتوباغو خيبة الأمل التي أعربت عنها مجموعة ال ٧٧ ، لأن " روح المرونة والتراخي " التي أبدتها المجموعة لم تقابل بالمثل ، وتهيب بتلك الدول المعنية أن تبدي موقفا أكثر جدية ، وروحاً توفيقية فى النهج الذى تسلكه فى هذا المجال .

ويسعد ترينيداد وتوباغو أنه بعد مشاورات ومفاوضات صعبة وطويلة أزيلت معظم

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

العقبات التي تعترض طريق انشاء نظام تمويلي طويل الأجل قابل للبقاء لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، كما يسعدها أن هذا النظام يمكن أن يدخل الآن حيز التنفيذ .

ان بلادى ، مثلها في ذلك مثل كثير من البلدان النامية الأخرى ، تدرك أهمية نظام التمويل في دعم القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية بما يساعد على التعجيل بتنميتها . وبالتالي فنحن نحث كل البلدان المانحة المحتملة على الاشتراك بنشاط في هذا النظام بغية تعبئة الموارد الأساسية وغير الأساسية ، المحددة للفترة الأولى ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

وتثني ترينيداد وتوباغو على جهود حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ التي ترمي الى تكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . اننا لا ننظر الى هذه العلاقات كبديل للحوار بين الشمال والجنوب والتعاون الدولي ، وانما كمحاولة تكميلية لبلوغ الحد الأقصى للاستخدام الرشيد للكفاء للموارد البشرية والمادية والمالية والتكنولوجية المتاحة في البلدان النامية والنهوض بهذا الاستخدام .

وفي الأزمة الحالية للتعاون الدولي تصبح الحاجة الى تعجيل التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية أكثر حيوية . وعلى مدى السنوات الخمس الماضية أوضحت حكومتنا ترينيداد وتوباغو التزامها بالتكامل والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وذلك باتاحة ما يزيد على نصف بليون دولار لأعضاء الاتحاد الكاريبي . وقد وجهت هذ المساعدة ، التي مازلنا ملتزمين بها ، من خلال بنك التنمية الكاريبي وغيره من المؤسسات دون الاقليمية القائمة ، وكذلك من خلال برامجنا الخاصة المعنية بالمساعدة التقنية والتعاون . وسوف تستمر ترينيداد وتوباغو ، في حدود مواردها ورغم المصاعب المفروضة عليها نتيجة الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية ، في مساعدة شركائها في المنطقة دون الاقليمية ، وسوف تشجع كل الذين يعملون في نصف الكرة الغربي على ترجمة كلماتهم الى أعمال ، بما يساهم ايجابيا في تنمية المنطقة .

ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وهو أكبر مصدر للمساعدة التقنية والتعاون في اطار منظومة الأمم المتحدة ، قد تعرض في السنوات القليلة الماضية الى انخفاض خطير في المساهمات ، الى حد أن المساهمات في الدورة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، قد تنخفض عن مستوى الدورة الأولى بالقيم الحقيقية .

وبالإضافة الى ذلك ، هناك محاولة لتغيير طابع البرنامج بحيث يصبح للبلدان المتلقية سلطة أقل على تحديد المجالات ذات الأولوية في برامجها القطرية . ان ترينيداد وتوباغو ستؤيد أى جهد لتحسين ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بحيث لا تغير هذه التدابير من خصائص البرنامج الذاتية الفريدة . ونحن نرى أن الوقت قد حان لكي لا نقلل ، بل على الأقل لنحافظ على الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بحيث يمكن تعزيز مساهمته القيمة في البلدان النامية . وفي مرحلة مبكرة من هذا العام ، عقدت الدورة السابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في بورت أوف سبين . وهذه المناسبة ، وصدفتي رئيسا لهذه اللجنة أوضحت أن الحلم الكبير الذى راودنا عند انشاء هذه اللجنة منذ ثمانية أعوام لم ينعكس في خبرة أعضائها وفي عمل هذا الجهاز فيما بعد . لقد تعرضت اللجنة لكثير من العوائق التي حالت دون تحقيق فعاليتها الكاملة على مستوى الأمانة التي أنشأتها بمكتبها في بورت أوف سبين ، وكذلك في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بالموارد أو الموظفين أو الاجراءات .

ونياية عن أعضاء هذه اللجنة الذين التزموا بالقيام بدورهم لتحسين عملها وفعاليتها ، دعوني أعرب لكم عن أملنا في أن تفعل منظومة الأمم المتحدة كل ما في وسعها لاستكمال جهودنا في توفير برنامج تنفيذى فعال وكفء ، وذلك لتحقيق التنمية في البحر الكاريبي . ان حكومة ترينيداد وتوباغو تعتبر أن التنمية يمكن الضي فيها على أفضل وجه في مناخ يسوده السلم والأمن . وقد أثبت التاريخ أن سباق التسلح يؤدي دائما الى الحرب . ويستمر سباق التسلح دون كبح ، وليس هناك ما يشير الى حدوث أى تغيير جوهري في موقف الدول الرئيسية . وتورد بعض التقديرات أن المبالغ التي أنفقت على التسليح في السنة الماضية وصلت الى ٦٥٠ بليون دولار ، وهي موارد نحتاجها بشدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . والى جانب نفقات التسليح الفعلية ، هناك أيضا الموارد البشرية والمالية التي توجه الى جهود نزع السلاح ، وبذلك تبعد عن الأنشطة البناءة في مجال التنمية .

ولا يزال هناك كلام كثير عن نزع السلاح حتى من جانب الدول العسكرية نفسها . وفي الأزمنة الأخيرة، اتجه هذا الى التركيز على منع نشوب حرب نووية والحيلولة دون حدوث سياق تسلح في الفضاء الخارجي . ولكن بينما نستمع الى الكلام عن السلام، يستمر التكديس الكبير لمخزونات الأسلحة بمعدلات لا يمكن أن نصفها إلا بأنها استعداد للحرب . وهذه الاستعدادات لا يمكن أن نوقفها إلا من خلال مناقشات بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية .

ان ترينيداد وتوباغو ليست مشغولة بمنع نشوب حرب نووية فحسب - مهما كان هذا الأمر حيويًا - ولكنها قلقة أيضا لزيادة وانتشار الأسلحة التقليدية التي هي من العوامل الرئيسية التي تسهم في التوتر وعدم الاستقرار السائد على الصعيد الدولي حاليًا . وبالتالي ، فنحن نشجب تطوير واستعمال الأسلحة الكيميائية والبيكتريولوجية .

ان ظهور حركات السلام الشعبية في العالم كله يوضح أنه حتى لو كان واضعوا السياسة لم يدركوا مخاطر الانتحار الكبيرة التي نواجهها فان الرأي العام يدركها . ان رغبة ترينيداد وتوباغو هي أن يتحرر العالم من الخطر المستمر للتدمير الشامل للذات الذي يواصل الانسان فرضه على نفسه . ونحن على يقين من أننا نشارك في الهدف النهائي لكل الدول وهو نزع السلاح العام الكامل .

ولكن المواجهة بين الشرق والغرب ليست هي وحدها التي تشير المخاطر الرئيسية، ففي كل ركن من العالم نرى نيران الحرب تشتعل، أحيانا باسم السلام، وأحيانا أخرى باسم الدين، وتارة باسم العقائد السياسية أو السيادة الإقليمية، وتارة أخرى باسم الاستقلال الاقتصادي . ان كل حالة حرب، كبيرة كانت أو صغيرة، وسواء كانت معلنة أو غير معلنة، تسهم في التهديد المتصاعد الموجه الى السلم والأمن الدوليين .

ان ترينيداد وتوباغو تنظر بقلق عميق، بل وشعور بالخطر، الى الموقف الخطير السائد في أمريكا الوسطى وهو موقف يكاد يكتسب يوميا أبعادا جديدة وخطورة أكثر .

ان مشاكل المنطقة نجمت عن أمراض اجتماعية واقتصادية، وهي أمراض يستغلها آخرون يتلهفون دائما على تعزيز الفتنة والقلقة في سعيهم لتحقيق مطامعهم الذاتية .

اننا نرحب بالجهود التي تقوم بها مجموعة الكونتادورا ونشني عليها . ونحن نناشد الدول التي تعمل بنشاط في حل النزاعات أن تواصل التعاون التام في مبادرة كونتادورا . كما نناشد كل الدول أن تمتنع عن محاولة فرض أية تسوية على المنطقة باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن تمارس الاحترام اللازم لسيادة كل دولة وسلامة أراضيها ، وأن تستخدم نفوذها لتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى . وفي هذا الاطار ، أود أن أذكر بأنني في الدورة الأخيرة لهذه الجمعية ناشدت الدول العظمى ألا تصدر منافساتها ومنازعاتها وتوتراتها الى منطقة البحر الكاريبي . ان حكومة ترينيداد وتوباغو توجه هذا النداء من جديد وتصرح على أن منطقة الكاريبي يجب أن تصبح منطقة سلام تتوافر فيها حلول سلمية وودية لمشاكل هذه المنطقة .

وفي تموز/يوليه احتفل العالم بالذكرى المائتين لمولد سيمون بوليفار، المحرر، وأشاد بأعماله العظيمة لصالح أسلوب جديد لحياة البشرية . ان الحريات التي أحرزها والتي ألهمنا اياها ينبغي ألا نضيعها أو أن نخضعها لصالح سياسات الكتل . ان حريتنا واستقلالنا وسيادتنا يجب الحفاظ عليها ، كما يجب تسوية منازعاتنا بطريقة عادلة وسلمية . ان ترينيداد وتوباغو مغتبطة لأنها قامت بدور في وضع تسوية سلمية للنزاع ما بين غيانا وفنزويلا . وبالتالي فنحن نرحب بحقيقة أن البلدين قد أعربا للأمين العام للأمم المتحدة عن اختيار وسيلة للتسوية طبقا لأحكام المادة الرابعة (٢) من اتفاق جنيف . وتأمل ترينيداد وتوباغو أن يحل هذا النزاع بسرعة وبطريقة سلمية، وبذلك تعود الثقة الدولية في عملية التسوية السلمية للمنازعات .

وتعرب ترينيداد وتوباغو من جديد عن مشاعر رؤساء الحكومات في مؤتمر الاتحاد الكاريبي والسوق المشتركة لمنطقة الكاريبي الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٨٣ في سورت أوف سبين ، فيما يتعلق بالموقف الذي اتخذته حكومة غواتيمالا بشأن الوضع القانوني لهليز - وهي عضو كامل العضوية في أسرة الأمم المتحدة ومن الدول المستقلة . وتؤيد ترينيداد وتوباغو مبدأ السلامة الإقليمية ، كما تؤيد بالكامل موقف حكومة بليز ومؤداه أن هذا الأمر ينبغي أن يسوى بوسائل سلمية دون مساس بسيادتها وبسلامتها الإقليمية . وما زال الشرق الأوسط يجتذب انتباه المجتمع الدولي ، حيث ينتشر فيه التوتر والمواجهة والنزاعات المسلحة . وكما كان الأمر في الماضي ، فالموضوع الجوهرى والمفتاح للسلام العادل والدائم في المنطقة يبقى هو " قضية فلسطين " . وتعرب ترينيداد وتوباغو من جديد عن تأييدها للحقوق السيادية الكاملة للشعب الفلسطيني في وطن دائم وفي تقرير المصير في دولته .

وترحب ترينيداد وتوباغو بمبادرات السلام التي اقترحت ، وتؤمن ايماناً راسخاً بأن النجاح يرتكز على اشتراك كل الأطراف والمصالح المعنية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، من خلال مثله الشرعي - منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد كانت فلسطين ، في الشهر الماضي ، موضوعاً لمؤتمر دولي ، عقد في جنيف واعتمد هذا المؤتمر برنامج عمل يحتوي على عناصر ايجابية عديدة يمكن ، اذا ما التزمنا بها أن نسهم في التوصل الى حل سلمي عادل ودائم لمشاكل المنطقة . ويلاحظ وفد ترينيداد وتوباغو باهتمام خاص الاقتراح المتعلق بمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

وان تحول الى مسألة لبنان ، فان ترينيداد وتوباغو تناشد كل الدول أن تحترم قرار الجمعية العامة ١٢٣/٣٧ هـ الذي يدعو الى " الاحترام التام لسلامة لبنان الإقليمية ، وسيادته ، ووحدته ، واستقلاله السياسي " .

ونحن نتطلع الى توقف مبكر للنزاع ، ونرحب لذلك بوقف اطلاق النار الحالي الذي نتعشم أن يكون خطوة أولى على طريق المصالحة واعادة الأمور الى أوضاعها الطبيعية في هذا البلد المحاصر .

ان مبادرات السلام التي تحفزها مصالح وطنية أنانية أو الموجهة نحو تحقيق هذه المصالح ، تولد المنازعات ولا تولد السلام . ويجب على جميع الدول الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة أن تركز نفسها من جديد للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه الهيئة .

وأحد هذه المبادئ وارد في المادة الأولى من الميثاق :

” حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، . . . وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو تسويتها .”

وهذا يفترض وجود ارادة سياسية ، وروح من التعاون والاحترام المتبادل والثقة فيما بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وهي صفات وجدت التعبير عنها في التمسك بمبادئ الأمم المتحدة واحترام تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وهـذه المبادئ تطالب أيضا بالتزامات متساوية لضمان أن القرارات المقدمة في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن تقوم على الحقيقة ، واحترام مبادئ الميثاق ، والسعي من أجل السلام . والا ، فان الدول الأعضاء ، وخاصة تلك الدول التي تزدهر بقوتها العسكرية الحقيقية أو الموهومة ، وشعورها بالأهمية الوطنية ، قد تميل الى تجاهل هذه المبادئ أو نقضها .

ويشكر وفد بلاي الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بييرزدي كويياره على تقريره ، الذي يدعو الى التأمل ، بشأن عمل المنظمة . ونحن نشاركه رأيه في أن

١٩٨٣ كانت سنة محببة للعزائم في بحثنا عن السلام والاستقرار والعدالة للذي
يعتقدون أن الأمم المتحدة هي أفضل الأجهزة الدولية المتاحة لتحقيق هذه الغايات .
وقد شدد الأمين العام أيضا على أن الوقت قد حان للانتقال من الحديث
الى العمل . ويود وفدنا أن يثني على هذا الشعور لدى جميع أعضاء منظماتنا وبأمل
أن يساعدنا شعورنا المشترك بالمقصد والاتجاه على تحقيق الهدف الحيوى وهو حفظ
السلام .

وأحد جوانب هذا الشعور المشترك بالمقصد والاتجاه يمكن أن يبرز في قبولنا
العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . فهذه الاتفاقية مازالت في حاجة الى
التصديق عليها من جانب دول معينة اشتركت بنشاط في سنوات العمل الطويلة التي
ذهبت في صياغة هذا الاتفاق التاريخي . وسيكون من الأمور ذات الأهمية البالغة
والمساهمة الكبيرة في تشغيل السلطة الدولية لقاع البحار أن تكون هذه السلطة حقا
جهازا عالميا يمكن أن يتعاون فيه جميع الأعضاء في استعمال موارد قاع البحار وبيئته
والحفاظ عليها بما يعود بالخير والرفاهية على البشرية جمعاء .

أتحول الآن الى موضوع حقوق الانسان . ان ترينيداد وتوباغو يزعمها تزايد
حالات انتهاك حقوق الانسان في ارجاء العالم . ونحن نكره أية أعمال أو تدابير ترمي
الى حرمان الفرد من حقوقه وحرياته الأساسية الجوهرية . ونحن نحث الدول الأعضاء
على الالتزام الكامل باتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة ونعرب عن تأييدنا للجهود التي
تقوم بها هيئات الأمم المتحدة ، من أجل مراقبة حالات انتهاك حقوق الانسان والابلاغ
عنها .

وفي هذا الصدد ، استعرض الانتباه مرة أخرى الى الجنوب الافريقي ، وهي
منطقة تحتقر فيها بالكامل حقوق الانسان وحرياته الأساسية بل وكرامته . وقد اعترف كل

من المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال ، الذي عقد في باريس في نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، ومجلس الأمن ، الذي اجتمع في الفترة من ٢٣ ايار / مايو الى اول حزيران / يونيه ١٩٨٣ لبحث مسألة ناميبيا ، بأن الخطوات التمهيدية الضرورية لتنفيذ استقلال ناميبيا وفقا للخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد استكملت بصورة رئيسية . ان نظرية الربط التي تجعل استقلال ناميبيا متوقفا على شرط انسحاب القوات الكوبية من أنغولا - والتي دعت اليها بعض الدول الأعضاء في مجموعة الاتصال الغربية - قد رفضت بحق وعلو الفور من جانب الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي . ولا يمكن تخيل أن أيا منا - نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تناصر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وتقرير المصير منذ عهد طويل - يصر على وجود هذه الرابطة . ان استقلال ناميبيا لا يمكن أن يكون قضية تقبل المساومة .

ان قيام جنوب افريقيا بتعيين مجلس دولة لناميبيا يضطلع بوضع دستور لها هذا البلد ، هو مؤشر آخر على عدم قدرتها على العمل بروح تتسم بحسن النية في هذه المسألة ، وتكرر ترينيداد وتوباغو قناعتها بأنه ما لم يتوحد المجتمع الدولي في عزم قاطع على معالجة تعدت نظام بريتوريا ، الذي يظهر بوضوح في سياساتها بشأن ناميبيا وسياساتها الداخلية البغيضة التي تقوم على القمع ، وذلك عن طريق فرض عقوبات اجبارية كاملة عليها طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه لا يمكن أن يتغير أى شيء في هذا الجزء المعذب من العالم .

لقد شهد العام المنصرم تصعيدا للتوتر في منطقة الجنوب الافريقي حيث استمر نظام الفصل العنصرى في شن هجماته الوحشية على البلدان المجاورة ذات السيادة . وهناك حقيقة لا يمكن انكارها ، ألا وهي ان ذلك النظام يشكل تهديدا خطيرا ليس فقط لاستقرار وسلم المنطقة بل أيضا لقارة افريقيا وللمجتمع الأم الدولي ككل .

لقد كانت ترينيداد وتوباغو وغيرها من البلدان الداخلة في جماعة الهند الغربية للكريكت أخيرا هدفا لذلك النظام ، الذي قام بهدف التشويش على الرأى العام العالمي والخروج من آثار العزلة المفروضة عليه ، باغراء عدد من الرياضيين بالحضور الى أراضيها عن طريق تقديم مبالغ هائلة من النقود لهم وتترك ترينيداد وتوباغو أن هذه العملية ليست الا محاولة من نظام بريتوريا لا خفاء سياساته العنصرية . ونسرع الى ايضاح أن المبالغ التي عرضها هذا النظام جاءت من مصادر مريبة ، وعن طريق التعاون مع تلك الدول التي تتحدى ارادة أغلبية أعضاء المجتمع الدولي بتقديم تأييدها لذلك النظام .

ان المبالغ الهائلة من النقود التي عرضت على الشخصيات الرياضية جاءت لهذا النظام من القطاع التجارى لجنوب افريقيا ، الذي تموله تجارتها الخارجية مع شركائها . ومن هنا فاننا نناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات المناهضة للفصل العنصرى

للغسل العنصرى التابعة للأمم المتحدة أن تعمل بشكل أكثر صرامة فيما يتعلق بتطبيق عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا ، حيث ان القاعدة الاقتصادية لهذا البلد هي الأساس الذى يقوم عليه استمرار نظامها المقيت . ان موقف حكومة ترينيداد وتوباغو المناهض لاقامة روابط رياضية - أو أية روابط على الاطلاق - مع جنوب افريقيا مسجل بالفعل في هذه الجمعية .

ونحن نعتقد انه ينبغي تقديم كل تشجيع لجميع الرياضيين والرياضيات لـ كي نعزز من قدراتهم على تحقيق الانتصارات وسمعتهم الدولية . وقد تود هذه الجمعية أن تنظر بشكل جدى في توفير الآليات والاعتمادات اللازمة لتطوير البرامج ، ولا سيما في البلدان النامية ، وللمساعدة الرياضيين والرياضيات والفنانين على تحقيق أهدافهم وضمان ألا يكونوا عرضة لاغراعات نظام الفصل العنصرى .

وفي نفس الوقت فان ترينيداد وتوباغو تتطلع الى أن يتم بسرعة استكمال صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الرياضة .

وفي الختام أود أن أقتبس مرة أخرى من تقرير الأمين العام حيث قال :

" ونحن نجتاز في الوقت الحاضر فترة تشكك في قيمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولا تمارس المؤسسات الدولية المهام التي استهدفت آدابها . فالعربة تسير والعجلات تدور لكنها لا تتحرك الى الأمام كما ينبغي وعلينا أن نجد الوسائل لدفع العربة الى التحرك الى الأمام مرة أخرى " .

(A/38/1 ، ص ١٦)

ويمكن خطر زمننا هذا في قيام مؤسساتنا بفصل نفسها عن الصالح العام الدولي . ولهذا فانه من الضروري أن نعيد التزامنا بمبادئ الميثاق بغية استعادة الثقة في المنظمة وضمن تنفيذ قراراتها . واذ ما فشلنا في القيام بهذا فان جهودنا التي ترمي الى التوصل الى حلول سلمية وتعزيز التنمية الحقيقية لن يكون مصيرها الا الاحباط .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
 (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحو لي أولا وقبل كل شيء أن اتقدم لكم ، سيدي
 الرئيس ، بالتهنئة على انتخابكم لشغل هذا المنصب البارز رئيسا لهذه الدورة للجمعية
 العامة . ان غزارة خبرتكم - ويتضمن هذا معرفتكم العميقة بمنظمتنا - هي أكبر ضمان
 لفعالية عمل الجمعية العامة . وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا لصديقنا ورفيقنا
 اميرى هولاي ، مثل جمهورية هنغاريا الشعبية الشقيقة ، للنحو البار الذي أدار به
 أعمال الجمعية العامة في العام الماضي .
 أود أيضا أن أرحب بانضمام دولة جديدة للأمم المتحدة وهي دولة سان
 كريستوفر ونيفيس .

هناك اليوم ١٥٨ دولة عضوا للأمم المتحدة . ومن المفيد أن نذكر أن واقع
 المسرح الدولي المعاصر يحمل معنى سياسيا محددًا للغاية . ان ايجاد حل للمشكلة
 الحرجة - مشكلة الحرب والسلام - يتوقف تماما على أعضاء الأمم المتحدة ، وعلى النحو
 الذي يشكلون به العلاقات فيما بينهم ، وعلى النحو الذي يتصرفون به في الحلبة الدولية .
 لقد التزمت هذه الدول بمقتضى الميثاق " . . . ان تعيش معا في سلام وحسن جوار " .
 وانا ما التزمت جميع هذه الدول بأحكام الميثاق فلن يكون من الضروري عندئذ
 التعبير بكل قوة عن الحاجة الملحة للدفاع عن السلم وتبديد سحب العاصفة التي تجمعت
 حوله . وهذا هو ما يقوم به الاتحاد السوفياتي مرة أخرى اليوم . ان كوكينا ينوؤ تحت
 ذلك الحمل الذي لم يسبق له مثيل من الأسلحة ذات القدرة التدميرية التي لا يمكن
 تخيلها . وانا ما استخدمت هذه الأسلحة بالفعل ، فان بقاء الحضارة الانسانية ذاته
 سوف يكون محل تساؤل .

لقد تعقد الموقف الآن لأن القوى التي تعتمد لانكاز نيران المناخ الدولي
سعيًا لتحقيق مطامعها المريضة قد كثفت اليوم بصورة كبيرة من أنشطتها . لقد أدت
الأعمال المتسمة بالتهور التي تقوم بها هذه القوات ، الى جانب القدرة الهائلة للأسلحة
المهلكة ، الى مزيج متفجر اذا ما جازلنا استخدام هذا التعبير المجازي أضف بعدا
جديدا تماما الى التهديد الموجه للسلم .

وفي الحالة الراهنة ، فان مهمة منع الحرب قد اكتسبت الآن الحاحا خاصا . وفي وقت تهدد الانسانية بأسرها الكارثة النووية ، فان واجب كل الذين لهم صلة بعطية صنع القرارات السياسية أن يضعوا الاهتمام بالسلم فوق كل اعتبار . وهذا ما ينبغي لشعوب العالم أن تطالب به قادتها السياسيين وحكوماتها وبرلماناتها ، وبطبيعة الحال المنظمات الدولية ، وفوق كل شيء الأمم المتحدة التي أقيمت لتكون مركزا للمواصلة بين أعمال الدول في الحفاظ على الأمن الدولي .

وتتزايد الحركات المناهضة للحرب في كل القارات ، كما تصعد شعوب العالم من نضالها للحفاظ على السلم ، وهذا أمر طبيعي لأن الشعوب لا يمكن أن تعيش في حالة دائمة من القلق بشأن المستقبل .

ان الأسلوب الذي تسلكه بعض الدول الاعضاء في هذه المنظمة يتناقض مع حنين الانسان من قديم الأزل الى حياة سلمية طبقا لما تضمنته مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، كما أنه يتعارض مع مصالح غالبية الدول المحبة للسلم . ان عقيدة مصممي هذا المسلك تظهر بحروف بارزة في قرارات منظمة حلف شمال الاطلسي المفروضة عليها من قبل واشنطن . وسياساتهم انما تهدف الى تحقيق التفوق العسكري لتكون لهم القدرة على املاء مشيئتهم على الغير .

ومع أن الترسانات النووية للولايات المتحدة ودول منظمة حلف شمال الاطلسي تبدو ومعبأة بكامل طاقتها فان خطوط التجميع مستمرة في انتاج المعدات العسكرية بشكل جنوني ، وكل نوع من المعدات العسكرية الموجودة تجرى زيادة انتاجه أو يجرى احلال نوع أكثر تدميرا محله .

وتتم الموافقة على برامج تتكلف البلايين ، الواحد تلو الآخر . ومهما أشير من اعتراضات - هي اعتراضات يثيرها سياسيون متصفون بالرزانة وشخصيات عامة في الولايات المتحدة ذاتها - فان الادارة الأمريكية ليس لها سوى اجابة واحدة : ينبغي ألا يساوركم اي شك في ضرورة تسليحنا ، بل والأفضل زيادة هذا التسليح ضعفين أو ثلاثة أضعاف .

(السيد تروبا نوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد دارت خلافات حادة حول نشر الصواريخ الاستراتيجية من طراز ام اكس ،
وعما اذا كانت هناك ضرورة لها على الاطلاق ، ولكن القرار كان أن يتم نشر ذلك الطراز
وتطوير " الميجتمان " وهو نوع آخر من الصواريخ العابرة للقارات .
ودارت مناقشات حول انتاج قاذفة القنابل بي-١٠ أو عدم انتاجها ، وأسفرت
النتيجة عن الاستمرار في انتاج نوعين جديدين ، في نفس الوقت ، من قاذفات القنابل
الاستراتيجية .

وهناك أنواع أخرى من المنظومات النووية وغيرها يتم انتاجها على نطاق كبير .
ان سلاح النيترون البربري والأسلحة الكيميائية الجديدة يتم تخزينها . ويأتي في القائمة
بعد ذلك استحداث منظومات لشن الحرب في الفضاء الخارجي ومنه .
وبحجة وجود نقص في الأسلحة النووية في المناطق التي توجد فيها هذه الأسلحة
فعلا ، تجرى المحاولات لاضافة المزيد اليها كما تجرى المحاولات لوزعها حيث لم تكن
موجودة .

لقد ظهرت نية وضع الأسلحة النووية في مكان قريب جدا من حدود اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحدود حلفائه ، وذلك بوضع الصواريخ الأمريكية
الجديدة متوسطة المدى من طراز برشينج -٢ والصواريخ الطوافة في أوروبا الغربية .
وجنوبا وشرقا يملأ البر والبحر بالأسلحة النووية . وكل هذا يتم في منطقة جغرافية
واسعة النطاق من ديبغو غارسيا الى أوكتيناوا وعبر المحيطين الهندي والهادي .
وتبريرا لهذا التصعيد بلا حساب للاستعدادات العسكرية نراهم يثيرون عن قصد
هيستيريا الحرب ولا يترددون في القيام بأعمال استفزازية مكشوفة .
ومن جانبنا ، فقد أعربنا عن رأينا المبدئي بشأن حادث الطائرة الكورية الجنوبية
التي اخترقت المجال الجوي السوفياتي .

من غير المسموح به لأي شخص أن ينتهك سيادة الدول ، بما في ذلك حدودها .
وهذه قاعدة عامة ومعروفة في القانون الدولي ، وهي تتشظى تماما مع ميثاق الامم المتحدة

ومن يحاول انتهاك حدودنا ، لا بد وأن يعلم أنه سوف يتحمل التبعة الكاملة عن ذلك .
لقد أعربنا عن أسفنا للخسارة في الأرواح البشرية . ان المحرضين على ذلك العمل
الاستفزازي المناهض للاتحاد السوفياتي ، هم الذين يقع عليهم اللوم في هذه المأساة .
ومهما كانت الافتراءات السفهية أو الأساليب غير الأمينة التي استخدموها ، فلن يتمكنوا
من اخفاء ما قاموا به ، والأهداف الحقيقية وراء جريمتهم .
والمراقب المحايد لا يمكن أن يخالجه أى شك في طبيعة تلك الأهداف . انه
عمل تخريبي تم ارتكابه ضد السلم لدفع السياسات العسكرية وتضخيم الميزانيات العسكرية .
وفي محاولة لتغيير الموقف العسكري الاستراتيجي في العالم لصالحهم ، فانهم
يستندون الى مصالح الأمن للولايات المتحدة وحلفائها .
ان من حق وواجب كل دولة حماية سلامتها ، كما أن من حقها وواجبها أن
تعمل على تعزيز السلم العالمي .

ولكننا نجد حالياً ، أن الأمن الدولي والأمن القومي يترابطان بشكل كبير
لم يحدث من قبل ، ولا يمكن بتاتا ضمان أى منهما في ظروف نجد فيها الولايات المتحدة
ودول حلف شمال الأطلسي تستثير سباق التسلح وتكفئه وتتبع سياسة تقوم على الاستناد
الى موقف القوة . ان مثل هذه السياسة ، مهما تم تصويرها ، هي النقيض تماما للسياسة
التي تضمن الأمن الدولي .

هناك بعض الدوائر في الولايات المتحدة أصبحت تمهّل للعبارات شديدة اللهجة
وهناك صيغة قد أصبحت مؤخراً ، متداولة على أعلى المستويات وهي " السلم من خلال
القوة " ، وهذا يعني بطبيعة الحال ، قوة الولايات المتحدة . وقد أعلنت هذه
الصيغة بوصفها السياسة المعلنة للولايات المتحدة .

وقد شهد التاريخ القديم والتاريخ الحديث بضع محاولات لبلوغ مركز الأقسوى
والسيطرة على العالم ، ولكن معروف للجميع ما آلت اليه تلك المحاولات .

ومن خلال التجربة الباهظة التكاليف ، فان البشرية قد صاغت مفهوما مختلفا
لما ينبغي أن يكون الأساس الذي يقوم عليه السلم والأمن . أى نبذ استخدام القوة

أو التهديد بها والتعاون السلمي بين الامم . ذلك هو الالهام الذي أنشئت بفضلها
الأمم المتحدة ، كما أنه الأساس الوحيد الذي يمكن أن يستند اليه السلم .
ان أسطورة التهديد السوفياتي التي اخترعت لخداع الشعوب تستخدم اليوم
على نطاق واسع . وفي عصره ، وصف ف . أ . لينين ببلاغه من " يطلقون عقيرتهم ضد
العسكرية الحمراء " انهم يتظاهرون بالايمان بهذا السخف ويلقون جزافا
بمثل هذه الاتهامات " ، مستخدمين في ذلك " مهاراتهم في اختلاق الحجج التي تبذرو
مقبولة وفي ذر الرماد في عيون الجماهير " .

ومنذ ثورة تشرين الاول/ اكتوبر العظيمة ، فان السلم والصدقة بين الشعوب
كان شعار دولتنا الاشتراكية ، وسنظل على عهدنا هذا دائما .

لقد كثر الحديث عن " افراط الاتحاد السوفياتي في التسلح " وعن تفوقه العسكري .
كما أن هناك ادعاءات بأن الغرب بحاجة الى تقريب الفجوة الحالية . الا أن الحقائق -
والغرب يماثلنا اذ راکا لها - تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ، أن الجانبين متعادلان
تقريبا في كل المجالات ، من الأسلحة النووية الاستراتيجية الى الأسلحة متوسطة المدى
في أوروبا الى القوات المسلحة التقليدية لدول منظمة حلف شمال الأطلسي ولدول حلف
وارسو .

ان التصريحات حول مصالح الامم القومية مغلفة بأكاذيب واضحة . ويتم تشويبه
الحقيقة بصورة غريبة حتى أن هذه الأقوال أصبحت تخل في الواقع بالمصالح الأمنية
للشعوب والدول الأخرى .

ان الذين يودون التحدث عن قدسية الالتزامات الدولية ، ويبشرون بالأخلاقيات
في العلاقات بين الدول ، ينتهكون أبسط معايير اللياقة ، فهم لا يكتفون بازدراء رجال
السياسة والدول ، ولكن الأمم المتحدة أيضا . وعلاوة على ذلك كما أوضح يوري اندروبوف
في بيان حديث له ، يثير التساؤل : هل يمكن لهذه المنظمة الدولية ومهمتها الحفاظ
على السلم والأمن ، أن توجد في بلد يثار فيه الهوس العسكري الى غير ماحدود وتوجه
فيه الاهانات الى سمعة هذه المنظمة ؟

ان من يتنافسون على دور المتحكم في مصائر العالم ، يعلنون بصرف ان أى جزء يروق لهم في العالم يدخل في مجال مصالحهم الحيوية ، حتى تلك الأماكن التي تبعد آلاف الأميال عن الولايات المتحدة . وهم يبدون الاستعداد لاعلان هذه الادعاءات في جميع أرجاء العالم . وعلى ذلك يتضمن مجال المصالح الحيوية للولايات المتحدة على سبيل المثال : الشرق الأوسط حيث يتم التخطيط لمؤامرات مناهضة للعرب تنتهك الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، وخطوة بخطوة نجد أن الولايات المتحدة تفرض وجودها بما في ذلك وجودها العسكري في تلك المنطقة .

وتلقى اسرائيل تشجيعا للاستمرار في سياستها العدوانية ، ولا ترغب تل أبيب على الاطلاق في انها مغامرتها في لبنان . ان اللاجئين الفلسطينيين في هذا البلد يتعرضون لأعمال الابداء الجماعية . لقد أرغمت لبنان على قبول اتفاقات استسلامية ، وهناك محاولات تبذل لتحويل لبنان الى محمية امريكية - اسرائيلية وتقطع أوصالها بالفعل . وهناك ضغط مستمر على سوريا لتغيير مسلكها الصامد في شؤون الشرق الأوسط . ونتيجة لذلك ، مازال الشرق الأوسط بؤرة ملتهبة من بؤر الحرب الخطيرة ، بينما تبقى التسوية السلمية بعيدة المنال . ان كل ذلك يدمر المصالح الحيوية لشعوب الاقليم ومصالح الامن الدولي معا .

وينادى الاتحاد السوفياتي بصورة مستمرة بازالة آثار العدوان الاسرائيلي ، ويؤيد الحقوق المشروعة للشعوب العربية ، بما في ذلك حق الشعب العربي في فلسطين في اقامة دولته الخاصة به . كما يؤيد أيضا التسوية العادلة الشاملة وعقد مؤتمر ولسي حول الشرق الأوسط باشتراك جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان سياسة المصالح الحيوية التي تسعى لغرض الهيمنة تصحبها الأدوات الملائمة لتنفيذها . وهذا يتضمن " القيادة المركزية " التي أنشئت لتنفيذ العطلات التي تهدف الى التدخل في شؤون ٢٠ دولة ذات سيادة في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا

والقارة الافريقية . كما أن قوة " الانتشار السريع " التي تتمثل مهمتها في منع التغييرات الداخلية في أى بلد ، اذا لم تأت هذه التغييرات على هوى واشنطن في حالة استعداد مستمر . ويمكن القول بأن انشاء امثال هذه القوة قد أصبح " مؤتمدة " جديدة فيما بين بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي . وتوضح الأحداث في تشاد ماذا يمكن أن تؤدي اليه هذه الظاهرة .

وماذا بالنسبة لشبكة القواعد العسكرية الأمريكية المترامية الأطراف في العالم ؟ لقد جهزت أيضا لتستخدم ضد الشعوب والبلدان التي تناهض من أجل حرياتها وتدافع عن سيادتها . ويجرى مسح تلك المناطق التي يجرى فيها هذا النضال للنظر في اقامة قواعد عسكرية جديدة عليها . ويتم ارسال حاملات الطائرات والسفن الحربية الى شواطئ البلدان التي ترفض الخضوع للسيطرة الأجنبية ، ونجد أن هناك بواج حرية تجوب المياه الإقليمية أمام شواطئ كثير من البلدان المستقلة . وقد اختيرت ليبيا هدفا لا ستعرض القوة في البحر الأبيض المتوسط . ويرابط أسطول أمريكي ضخيم في مياه المحيط الهندي . وليس من قبيل الصدفة أن تعارض واشنطن اقتراح بلدان عدم الانحياز تحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم ، وان تعوق عقد المؤتمر الدولي للمحيط الهندي . ان الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يتجاهل ذلك التهديد الموجه لأنه من تلك الجهة ، لا سيما وأن الولايات المتحدة قد قطعت معاد ثاتها مع الاتحاد السوفياتي ورفضت استئناف تلك المعاد ثات حول الحد من الأسلحة العسكرية ثم خفضها بعد ذلك فسي تلك المنطقة . ان بلادى تؤيد على الدوام انسحاب جميع القوات البحرية التي لا تنتمي الى البلدان الساحلية من المنطقة ، كما تؤيد فكرة انشاء منطقة سلم في المحيط الهندي . وثمة حشود ضخمة للبحرية الأمريكية تتركز بالقرب من شواطئ بلدان أمريكا الوسطى في كل من المحيطين الأطلسي والهادى ، ويتم تركيز وحدات من القوات البرية والجوية هناك . وهدف كل ذلك وانح للجميع . ان سياسة الولايات المتحدة ليس لها سوى هدف اجمالي واحد هو احتواء حركات تحرير الشعوب واعاقبة عملية تعزيز الاستقلال الوطني والتغيير الديمقراطي في بلدان أمريكا اللاتينية .

وفي الوقت ذاته ، ترفض سلطات الولايات المتحدة فكرة أنها تتقلد صراحة دور رجل الشرطة ، فهي تفضل تسمية ذلك " مساعدة الأصدقاء " . إلا أنه تدخل نفسي نطاق أصدقاء الولايات المتحدة أنظمة غير شعبية تلتخبها الدماء والأعمال المشيئة . وسلطات الولايات المتحدة تقوم بحماية الطغمة العسكرية الحاكمة في السلفادور من نقمة الشعب وتمدها بسخا* بالمال والسلاح . وترسل خبراءها العسكريين هناك للإشراف على العمليات القمعية التي ينفذها النظام العميل هناك .

وتتعرض للضغط الوحشي نيكاراغوا التي يقف شعبها وقفة قوية في سبيل تحقيق التنمية التقدمية لبلده . ان نيكاراغوا تتعرض للتهديد من البحر ، ان تقوم عصابات المرتزقة وطائرات القراصنة باختراق أراضيها ، كما تحرض الدول المجاورة لها للقيام بأعمال عدائية ضدها . ولن تنجح واشنطنون في العمل على اخفاء حقيقة أنها تنظم العدوان ضد نيكاراغوا ، وذلك تشكل تهديدا للسلم في أمريكا الوسطى مما يؤدي الى تفاقم الموقف الدولي عموما .

ولن ينجح أي قدر من الديماغوجية ، بالحديث عن مخططات موسكو وهافانا ، واخفاء السببين الحقيقيين لنمو حركات التحرير في بلدان المنطقة وهما : القهر الاستعماري وفقر الجماهير . وهل يتوقعون حقا أن يبتلع أحد هذا الطعم ؟ ان أمريكا اللاتينية تدرك ، هي والعالم أجمع ، تمام الادراك حقائق الأمور .

ان واشنطنون لا يروق لها أن شعب كوبا يتبع الطريق الاشتراكي الذي اختساره لنفسه . ان سياسة كوبا المستقلة ودها الذي تضطلع به في حركة عدم الانحياز يتعارضان مع ما تراه واشنطنون . ولذا تتعرض كوبا لتهديدات سافرة ولأعمال تخريبية . ان التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أمريكا الوسطى لا بد من ايقافه دون قيد أو شرط . كما أن الاقتراحات التي تقدمت بها نيكاراغوا ودعمتها كوبا تفتح المجال أمام امكانية تخفيف حدة التوتر وتحقيق الحل السياسي للمشاكل الجالية . ان السبيل الذي تتبعه المكسيك وبلدان أخرى في مجموعة كونتادورا بيدوا ايجابيا أيضا .

وقد بذلت جهود عظيمة لكي تبدد و كأن التفاقم الحالي الذي اعترى الموقف الدولي يرجع الى أحداث افغانستان . ولعل هؤلاء الذين كانوا ينحون الى التسليم بهذا قد بدأوا يستشفون بأنفسهم مدى سخفه الآن . ان أعداء شعب أفغانستان لا يريدون أن يقبلوا حقيقة أن شعب أفغانستان قد قرر أن يتخلص من ظلمة العصور الوسطى وانسه بدأ في بناء مجتمع ديمقراطي .

ان الموقف حول أفغانستان - وأؤكد هنا على الجوانب الخارجية للمشكلة - يمكن تسويته على أساس الاقتراحات التي تقدمت بها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي يهيدها الاتحاد السوفياتي تماما . ولا بد من وقف الهجمات المسلحة على أفغانستان وكل تدخل خارجي في شؤونها . وان المعاديات التي تجرى بواسطة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة دلالة ايجابية . وسوف تكون أكثر اثمارا اذا ما أبدت باكستان بعد نظر سياسيا أكثر من ذلك .

ان السياسة التي تتبعها القوات الأجنبية ، هي السبب في تفاقم الموقف في جنوب شرقي آسيا . وتستهدف هذه السياسة أساسا النيل من فييت نام ولاوس وكمبوتشيا التي تدافع شعوبها عن استقلالها وتعمل على بناء حياة سلمية جديدة هناك . كما توجد محاولات مستمرة لتأليب دول رابطة جنوب شرقي آسيا على جيرانها بلدان الهند الصينية . لقد وقف الاتحاد السوفياتي ، ولا يزال يقف ، الى جانب شعوب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا . ونحن نؤيد مقترحاتها لتحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم وحسن جوار وتعاون . اننا نؤيد مبادرات بلدان الهند الصينية الثلاثة لفتح حوار سياسي بين دول المنطقة . ان هؤلاء الذين يشيرون كثيرا الى ما تدعى مشكلة كمبوتشيا بأسلوب مبالغ فيه للغاية ، لا يقومون بذلك بحسن نية . ان شعب كمبوتشيا قد اختار النظام السياسي لبلاده ، وهو نفسه الذي اختار من يقيم معه الصداقة ومن يعتمد عليه .

هناك تغييرات مقلقة تتم في سياسة اليابان ، التي يبدو أن دواثرها الحاكمة يروق لها هذا الدور الذي عهد به اليها حاليا كشريك لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الشرق الأقصى . ان عملية اضعاف الطابع العسكري بصورة متسارعة على هذا البلد ، انما تؤدي الى زيادة التوترات في الشرق الأقصى . وهذه السياسة لا يمكن أن تكون في صالح اليابان ذاتها ، كما أنها بالتأكيد لا تساعد على تطوير العلاقات الطيبة مع الدول المجاورة وتؤيد بلادنا تطوير العلاقات السوفياتية اليابانية على أساس مبادئ حسن الجوار والتعاون لكن هذا بطبيعة الحال ، يفترض سلفا أن تكون هناك معاملة بالمثل .

ان كون المسألة الكورية لا تزال دون حل أمر لا يعزز استقرار الحالة في الشرق الأقصى . لذا ، فان مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تنص على انسحاب قوات الولايات المتحدة من جنوب كوريا ، واثاحة الظروف لاعادة توحيد البلد بالوسائل السلمية دون تدخل من الخارج ، انما توفر أساسا ملائما لحل هذه المسألة ويتعاطف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع هذا الموقف بل ويؤيده .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، بتواطؤ الدول الغربية وفي ظل السياسات الاستعمارية الجديدة ، يقوم بحركات عدوانية ضد الدول المجاورة في الجنوب الافريقي وهذا يتضمن بالدرجة الأولى الحرب غير المعلنة التي تشن على جمهورية أنغولا الشعبية ومثل هذه الأعمال الاجرامية يجب أن تدان بل وتوقف .

ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يستخدموا سلطتهما من أجل التصفية السريعة للاستعمار في ناميبيا ، ان لا تزال جنوب افريقيا وحمايتها يعرقلون هذه العملية . ونحن على ثقة من أن شعب ناميبيا سوف يتخلص من أصفاد الاستعمار وسوف يحصل على الحرية والاستقلال لبلاده ، وذلك بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهي طليعة الوطنية .

ان شعب ميكرونيزيا - ذلك الاقليم الذى تحاول الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة ، أن تقيمه في قبضتها وتحوله الى نقطة انطلاق أمريكية عسكرية في جنوب المحيط الهادئ - لا بد وأن يعبر عن ارادته بحرية .

ان بريطانيا تواصل سلوك مسلك يرمي الى تحصين الوضع الاستعماري لجزر فوكلاند (مالفيناس) واطفاء الطابع العسكري عليها ، بينما ترفض أن تتفاوض وفقا لمقررات الأمم المتحدة .

ان التحليل الواقعي المسترلا يترك مجالا للشك في أن مصدر الاتجاهات المزعجة بصورة متزايدة في الموقف الدولي انما يكمن - كما أشار يورى فلاديميرفوش اندروبوف في بيانه الأخير - في السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، تلك السياسة التي تفرض تهديدا خطيرا على السلم . ويتمثل جوهر هذه السياسة في محاولة ضمان أن تكون للولايات المتحدة مواقف مهيمنة في العالم ، دون أخذ مصالح الدول والشعوب الأخرى في الاعتبار ، وفي اعاقبة بل وعكس اتجاه العملية الموضوعية لتطور العالم . ومثل هذه السياسة انما ترمي الى زعزعة استقرار الوضع العالمي ، والى العصف بالعلاقات الطبيعية بين الدول . والواقع ، ما هو الضمان الذى يكفل الا تكون لهذا المسلك الذى يتسم بالمغامرة عواقب وخيمة ؟

ان النتيجة التي تتبع ذلك انما تتمثل في ضرورة اتخاذ خطوات عملية للحيلولة دون وقوع أسوأ الأمور ولا بد من عكس هذا التغيير الخطير في التطورات العالمية حتى يتم التوصل الى تحسين في العلاقات الدولية . وتقوم بلدان المجموعة الاشتراكية بهذ كسل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف .

ان المجتمع الاشتراكي ، بوصفه مجتمعا يثق في قدرته الخلاقة ، لا يحتاج الى

سباق تسلح أو حرب . وقد برهن وسيظل يبرهن على مزاياه في عطية التنافس السلمي مع الرأسمالية . ونحن على قناعة بأن المستقبل للاشتراكية ، ومع ذلك ، فنحن لا نسعى الى فرض نظرتنا العالمية على أي أحد ، ونحن نعتقد أنه يجب ألا يسمح للخلافات الايديولوجية بأن تؤثر على العلاقات بين الدول . هذه هي وصية لينين ، وستظل بلادنا ملتزمة بها . لقد قال يوري اندريكوف :

" ان نقل التناقضات الايديولوجية الى مجال العلاقات بين الدول لا يفيد أبدا أولئك الذين يلجأون الى ذلك في مجال الشؤون الخارجية وليس هذا سوى سخافة وأمر غير مقبول اطلاقا في العصر النووي الحالي . كما أن تحويل معركة الأفكار الى مجابهة عسكرية ، من شأنه أن يمثل ثمنا باهظا للغاية يتعين على البشرية أن تدفعه " .

ان تلك القوى التي تشكل السياسات الخارجية في الولايات المتحدة وفي بلدان معاهدة حلف شمال الأطلسي ، انما تزدل كل ما في وسعها لتشويه صورة الوضع الدولي وتلقى بمسؤولية تدور هذا الوضع على كاهل الاتحاد السوفياتي . وقد عبثت كل وسائل الدعاية لهذه الغاية . وتدفت البيانات من المنابر - كبيرها وصغيرها - لتصب حجم القذح والاهانات غير المتحضرة . وهذه القوى تستخدم هذا الأسلوب لتفطية سياستها المعادية لمصالح الشعوب .

ان هذه القوى لن تنجح في القاء الشبهات على النظام الاشتراكي ، أو على قيمنا المدنية أو الاجتماعية أو الأخلاقية . ولا يمكن لأي قدر من القذف الخبيث الذي يوجه الى الاتحاد السوفياتي أن يقلل من مكانه السياسة السلمية الصحيحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بل للمجموعة الاشتراكية بأكملها . اننا وحلفاؤنا نرفض هذه الافتراءات رفضا قاطعا وسوف نستمر في دحضها .

ان تنمية العلاقات الودية بين الدول والتعايش السلمي للبلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، والاحترام الصارم لحق الشعوب في الاستقلال والتقدم الاجتماعي هي كلها مبادئ راسخة لا تتزعزع للبلدان الاشتراكية وتحمل لواءها في سياستها الخارجية . وهذه الدول تتعاون تعاوناً تاماً وتنسق سياساتها على أساس نظرة عالمية مشتركة وعلى أساس وحدة الهدف ، لصالح تعزيز أسس السلم الدولي . وهي تؤكد وجودها كعامل قوى له أثر ايجابي على أحداث العالم .

ان بلدان المجموعة الاشتراكية قد جعلت من منع الحرب النووية الدعامة الرئيسية لسياستها الخارجية ، فمن من بين القادة المسؤولين ، والعقلاء ، بل والمفكرين بصفة عامة ، لا يمكنه أن يوافق على أن هذه المهمة هي أكثر مهام عصرنا الحاحاً ؟ لقد أقيمت بالفعل خطب عديدة للغاية بشأن هذه المواضيع هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى منذ ظهور الأسلحة النووية ، لكن لم يتم التوصل الى حل بعد . ان مدى التقدم المحرز في الحد من الأسلحة النووية بل وتخفيضها سوف يحدد بدرجة كبيرة تطور الوضع الدولي في الفترة المقبلة .

ان اللحظة الحالية حرجة للغاية ، لاسيما بالنظر الى الوضع المتعلق بالحد من الأسلحة النووية في أوروبا . ان خطط الولايات المتحدة الرامية الى أن تقوم - تحت ستار مقرر منظمة حلف شمال الأطلسي - بوزع قذائف نووية جديدة في بعض بلدان غرب أوروبا ، لا تزال منذ أمد طويل تسمم المناخ السياسي في تلك القارة وخارجها . ان تنفيذ هذه الخطط من شأنه أن يؤثر بشكل ضار على الوضع الأوروبي والدولي بأسرة وأن يفاقم المجابهة النووية بصورة كبيرة . ونحن نعتقد أن الخطط والأفكار المتعلقة بما ينبغي القيام به حيال الأسلحة النووية - في اجمالها وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة النووية في أوروبا على حد سواء . يجب أن تعكس .

ان الاتحاد السوفياتي يييد الحل الجذري للغاية ، الا وهو : ضرورة ازالة كل المنظومات النووية التكتيكية والمتوسطة المدى من أوروبا . وسيكون هذا هو " الخيار صفر " حقا . لكن منظمة حلف شمال الأطلسي أوضحت بجلاء أن أعضاءها ليسوا على استعداد لقبول هذا .

لقد اقترحنا أن يتم الغاء وزع أية منظومات جديدة متوسطة المدى ني أوروبا وأن تخفض جميع المنظومات الحالية سواء التابع منها لا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو لمنظمة حلف شمال الأطلسي - بنسبة الثلثين تقريبا ، أى بعبارة أخرى ، يكون قد تم قطع ثلثي الطريق صوب تخليص أوروبا تماما من هذه الأسلحة .

ومن الواضح تماما ما يدعو اليه الاتحاد السوفياتي ، اذ يقترح هذه الخطوة البعيدة الأثر ، التي لا ينبغي بالطبع أن تؤخذ على انها الكلمة الاخيرة في حل هذه المشكلة .

لماذا اذن ثار هذا اللغط حول ما يدعى من رغبة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تحقيق التفوق في المنظومات النووية المتوسطة المدى ؟ ولماذا يتم التستر على ما اعلن مرارا على اعلى المستويات من استعداد الجانب السوفياتي لان لا يحتفظ في اوروبا بأى قذائف او طائرات او رؤوس حربية تفوق ما لدى بلدان حلف الاطلسي ؟ اين هي الموضوعية في هذا النهج ؟ ان أى سياسي يدعي الموضوعية يفترض فيه أن يعرف الحقائق الأساسية ذات الصلة وأن يقيّمها بصورة أمينّة .

لقد أبدى الاتحاد السوفياتي مؤخرا مرة ثانية رغبته في التوصل الى اتفاق ان مبادرتنا تتوخى انه ما أن يتم التوصل الى اتفاق يقبل بصورة متبادلة ، بما في ذلك عدول الولايات المتحدة عن وزع قذائف جديدة في أوروبا ، فان الاتحاد السوفياتي اذ يقوم بتخفيض قذائفه المتوسطة المدى في الجزء الاوروبي من بلادنا الى مستوى يعادل عدد القذائف التي تحوزها بريطانيا وفرنسا وسيقوم بازالة جميع القذائف التي يتناولها هذا التخفيض ، بما في ذلك عدد كبير من قذائف اس اس - ٢٠ .

ان هذا الامر يلغى تماما أساس الادعاءات القائلة بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعتمزم الابقاء على قذائف اس اس - ٢٠ التي يشطبها التخفيض وذلك بمجرد نقلها في اوروبا الى الشرق .

ان احراز التقدم في المحادثات يعرقله موقف الولايات المتحدة الذي يعتبر بمثابة المطالبة بنزع السلاح من جانب واحد ، الا وهو الاتحاد السوفياتي ، في حين

تظل على حالها ترسانات أسلحة بلدان منظمة حلف شمالي الأطلسي المتوسطة المدى .

ان هذا الموقف يجرى التستر عليه بالحدوث عن شيء من المرونة من جانب الولايات المتحدة في محادثات جنيف . وثمة مثال آخر على هذه المرونة المزعومة قد بزغ تسوا ، وان الخداع الذي ينطوى عليه قد اصبح جليا هذه المرة أيضا . لقد ذكر يوري أندروبوف أنه : " فضلا عن التفاصيل ، فان جوهر ما يسمى بالتحرك الجديد في الموقف الأمريكي الذي يوصف بأنه تحرك رائع ، قد تضائل ليصبح اقتراحا بالاتفاق ، كما في الماضي على عدد القذائف السوفياتية المتوسطة المدى التي ينبغي تخفيضها ، وعدد القذائف الأمريكية التي ينبغي وزعها في أوروبا بالإضافة الى القدرة النووية الموجودة بالفعل لدى منظمة حلف شمالي الأطلسي .

" ان ما يقترح بايجاز ان هو أن نتحدث عن كيفية مساعدة كتلة حلف شمالي الأطلسي على أن تقوض التوازن القائم في منظومات القذائف المتوسطة المدى في المنطقة الأوروبية بما فيه فائدتها ؛ وهذه الحركة تقدم بلا حياء بوصفها أمرا جديدا . ان عدم مقبولية هذه النهج أمر غني عن البيان فهو لا يبين الا شيئا واحدا هو استمرار التلكؤ من جانب شركائنا في التفاوض لالتماس حل يقوم على الأمن المتكافئ ، واعتزامهم على وزع قذائفهم في الأراضي الأوروبية مهما كان الثمن .

ان التوصل الى اتفاق يتوقف على الولايات المتحدة وعلى منظمة حلف شمال الأطلسي بمجموعها ، وان الجولة الراهنة في المحادثات السوفياتية الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة النووية في أوروبا تعتبر جولة حاسمة في هذا الصدد . واذ ظل موقف واشنطن بنفس الطابع الذي يفتقر الى الروح البناءة ، واذ بلغ الأمر بواشنطن الى حد وزع قذائف أمريكية جديدة في أوروبا ، لتعين علينا عند ذلك بالطبع أن نتخذ تدابير مضادة للمحافظة على توازن القوى على النطاقين الأوروبي والعالمي .

ومن المأمول أن تفكر واشنطن وعواصم منظمة حلف شمالي الأطلسي الأخرى ملياً في الحالة الراهنة وفي العواقب الوخيمة التي ستنتج عن تصاعد آخر في سباق التسلح .

ان الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسولا تلتزم التفوق العسكري ، ولكنها لن تسمح لاحد أن يحقق التفوق العسكري عليها . وقد دعت بصورة مستمرة إلى المساواة ، والمساواة عند أدنى مستوى ممكن .

ان اقتراحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في المفاوضات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها تستند أيضاً إلى النهج نفسه . وهي تدعو ، في جملة أمور ، إلى تخفيض كبير - تخفيض يصل إلى أكثر من نسبة الربع - للعدد الاجمالي لوسائل إيصال الاسلحة الاستراتيجية مع تخفيض متزامن إلى حدود متفق عليها للعدد الاجمالي للأسلحة النووية التي تقوم بحملها ووسائل إيصال هذه . ويحددنا في اقتراحاتنا الاهتمام بتعزيز الاستقرار العسكري الاجمالي في الوقت الذي نتقيد فيه بمبدأ المساواة والامن المتكافئ .

وفي المفاوضات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها ، اتخذت الولايات المتحدة نهجاً أحادي الجانب . وان موقف حكومة واشنطن يهدف إلى النهوض بسباق التسلح النووي ، بدلاً من وقفه ، في مناطق ترى فيها الولايات المتحدة فوائد لنفسها .

ان العواقب المميتة المترتبة على الحرب النووية لا تعتبر ضرباً من الوهم والخيال وان نيرانها لن تستثني بلداً واحداً أو شعباً واحداً . هذا هو الرأي الذي أجمع عليه كبار العلماء العسكريين والمدنيون البارزون .

لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير لعمل يدفع بالعالم إلى الهاوية أو إلى المذاهب والمخططات التي تقوم على قبول الحرب النووية وامكان ربحتها .

واذ يسترشد الاتحاد السوفياتي بهذه الاعتبارات فإنه يقترح ان يدرج في جدول اعمال هذه الدورة للجمعية العامة بندا ملحا بعنوان " ادانة الحرب النووية " . ينبغي ادانة هذه الحرب بصورة لا لبس فيها ودون قيد أو شرط بوصفها أشنع الجرائم التي يمكن ان ترتكب بحق الشعوب . ونقترح على الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تعلن بصفقتها اعمالا اجرامية وضع واعلان ونشر المذاهب . أو المفاهيم السياسية والعسكرية التي تستهدف " اضافاً الشرعية " على البدء باستخدام الاسلحة النووية و " القبول " بامكانية شن الحرب النووية في اي ظرف من الظروف . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيقدم مشروع اعلان بشأن هذه النقطة الى الجمعية العامة للنظر فيه . ومن شأن اعتماده ان يساهم في تهيئة المناخ السياسي الذي يقف حجر عثرة في طريق أعمال أولئك الذين يعدون خططا تدعو الى البدء باستعمال الاسلحة النووية . ان اعتماد هذا الاعلان ، عقب الاعلان الخاص بمنع حدوث كارثة نووية الذي اعتمد في ١٩٨١ . بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ، سيعد تحركا كبيرا من جانب الامم المتحدة صوب ازالة ذلك الخطر . ان ادانة الحرب النووية ينبغي ان تدعم بصورة فعّالة بخطوات عملية لكبح سباق التسلح النووي . وفي هذا السياق ، سيكون تجميد الاسلحة النووية من جانب جميع الدول الحائزة لها خطوة ملائمة للغاية ولموسة بحق . وان فكرة هذا التجميد تحظى بتأييد متزايد في العالم - في الدول النووية وغير النووية على السواء . لقد سبق أن اقترحت بلادى اثناء المفاوضات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها والحد من الاسلحة الاستراتيجية في أوروبا ، ان يتم حالا تجميد الاسلحة الاستراتيجية والاسلحة المتوسطة المدى في أوروبا طوال مدة المفاوضات .

والآن يتقدم الاتحاد السوفياتي بمسألة ملحة وهامة بعنوان " تجميد الاسلحة النووية " ، الى هذه الدورة للجمعية العامة للامم المتحدة لتقوم بالنظر فيها .
اننا نقترح ان يتم في ظل تحقق فعال التوقف عن تكديس كل مخزونات الترسانات النووية ، بما في ذلك جميع وسائط الايصال والاسلحة ، ونبذ وزع أنواع وأنماط جديدة من هذه الاسلحة ، وفرض وقف حقيقي على جميع تجارب الاسلحة النووية والانواع الجديدة من وسائط الايصال ، ووقف انتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في انتاج الاسلحة .

ان فرض تجميد كمي ونوعي على الاسلحة النووية من جانب كل الدول النووية يعتبر الطريقة المثلى لتحقيق هذا الهدف . وان بلادنا على استعداد أيضا أن يتم القيام بذلك ، بصورة مبدئية من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية على أساس متبادل ، وذلك كقوة للدول النووية الاخرى .

ووضع هذه المبادئ موضع التنفيذ العملي سيرفع بصورة ملحوظة درجة الثقة فيما بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، وسييسر التحرك صوب كسر طوق الحلقة المفرغة لسابق التسليح . وعلاوة على ذلك ، سيشجع هذا أيضا على تخفيض الأسلحة النووية وازالتها ازالة تامة في نهاية المطاف . ويحدونا الأمل في أن تتخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، موقفاً بئناً ينم عن المسؤولية تجاه اقتراحنا ، وفي أن تلتزمه .

ان الاقتراح السوفياتي المعنون " ابرام معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض " ، الذي قدم الى الدورة الحالية للنظر فيه انما يعبر عن حرص على الحيلولة دون تحويل الفضاء الخارجي الى منطقة عسكرية ، وهو أمر يكتسي بالغ الأهمية . ان اتخاذ اجراء ايجابي تجاه هذه المبادرة ، التي تشكل في الواقع متابعة لاقتراحنا الذي قدمناه الى الأمم المتحدة عام ١٩٨١ لابرام معاهدة بشأن حظر وضع الأسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي ، يتشئ مع المهمة الطحة ، مهمة ضمان الاستخدام السلمي ، والسلمي وحده ، للفضاء الخارجي ، توخيا المصلحة وفائدة الشعوب قاطبة . والفكرة تدعو ، على وجه التحديد ، الى فرض حظر شامل على تجارب ووزع أية أسلحة في الفضاء الخارجي تستهدف تدمير أهداف في الأرض أو في حيز الفضاء أو في الفضاء الخارجي .

وفي الوقت ذاته يجري ادراج نص بشأن النهذ التام لاستحداث منظومات جديدة مضادة للتوابع وازالة المنظومات القائمة . وانا كان الأمر مفيدا ، فنحن على استعداد لاجراء محادثات منفصلة بشأن المنظومات المضادة للتوابع ، بما في ذلك اجراء محادثات مع الولايات المتحدة على أساس ثنائي .

ان العهد الذي أخذه الاتحاد السوفياتي على نفسه بعدم الهدم بوزع أسلحة مضادة للتوابع في الفضاء الخارجي يعتبر ظاهرة أخرى على رغبة الاتحاد السوفياتي في حسم مشكلة هذه الأسلحة بصورة جذرية . وهذا التعهد بعدم الهدم ، من جانب واحد ، الذي أعلنته بلادى سيبتي مادامت الدول الأخرى ، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ممتنعاً عن وضع الأسلحة المضادة للتوابع من أي نوع في الفضاء الخارجي .

ان الجادرات التي نتخذها في هذه الدورة للجمعية العامة هي امتداد منطقي
لسياستنا الخارجية التي تقوم على أساس الجاد ، ولاقتراحاتنا السلمية الاتجاه بشكـل
لا يمكن انكاره ، التي ما فتىء الاتحاد السوفياتي يقدمها في السنوات الأخيرة .
ومن بين الخطوات الكثيرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي في مجالات رئيسية
من مجالات الشؤون الدولية ، أود أن أركز على ما يلي :

— التزام الاتحاد السوفياتي بعدم الهدء باستخدام الأسلحة النووية . ولو اضطلعت
جميع الدول النووية بالتزام مماثل ، سيتحول هذا الالتزام ، من الناحية العملية ، الى حظر
لاستخدام الأسلحة النووية . ونداءنا بشأن ذلك مازال قائما .

— الاقتراح الداعي الى ابرام معاهدة بشأن الحظر الشامل لتجارب الأسلحة
النووية . ويتسق هذا مع الهدف المتمثل في منع امكانية استحداث أنواع جديدة من الأسلحة
النووية ، وتوطيد نظام عدم الانتشار . ويتعين على لجنة نزع السلاح أن تتخذ ، على سبيل
الأولية ، التدابير اللازمة لاعداد مشروع هذه المعاهدة .

— الاقتراحات الداعية الى حظر الأسلحة النيوترونية ، بالاضافة الى اعداد اتفاقية
دولية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وازالتها .

ان هذه الجادرات وغيرها من الجادرات السوفياتية الهادفة الى الحد من سباق
التسلح وتحقيق نزع السلاح تستأهل أقصى درجات الاهتمام الجاد .

وأود هنا أن أتوه بشكل خاص بالاقتراح المشترك للبلدان الاشتراكية الداعي الى
عقد معاهدة بشأن عدم الاستخدام المتبادل للقوة العسكرية وصيانة علاقات السلم بين
دول معاهدة وارسو ودول حلف شمال الأطلسي . ان الالتزام بعدم استخدام الأسلحة
من أى نوع — نووية أو تقليدية — أو بعبارة أخرى ، عدم استخدام القوة بأى شكل ، سيهدد
الخوف والريبة المتبادلين . وتكسي هذه الجادرة مقام الصدارة في السياسات الأوروبية
والعالمية .

ان رأينا الذي نتسك به دائما يتمثل في أن مشكلة الأمن في القارة الأوروبية ينبغي
أن تعالج باحتراز خاص . فهنا في أوروبا ، على وجه الدقة ، يقف أقوى تجمعين عسكريين

من الدول - معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي - في مواجهة أحدهما الآخر .
وفي ضوء ذلك كله ما من تحرك يؤدي الى تخفيف حدة التوتر في أوروبا وتخفيف وتنمية العلاقات
الإيجابية بين الدول يمكن أن يكون ملاً أو نافلاً .

لقد آن الأوان لكسر طوق المحادثات بشأن التخفيض المتبادل للقوات المسلحة
والأسلحة في أوروبا الوسطى حيث يبلغ مستوى المواجهة العسكرية درجة عالية جداً . ان مشروع
الاتفاق الذي قدمته البلدان الاشتراكية في فيينا يخلق الظروف الحقيقية لتضييق الهوة
بين المواقف وللتوصل الى اتفاق .

ان المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، المقرر عقده في
استكهولم في كانون الثاني /يناير المقبل ، ينبغي أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز الأمن
الأوروبي والدولي . ويسعى الاتحاد السوفياتي ، بقدر استطاعته ، الى أن يضمن أن
تتمخض أعمال المؤتمر عن نتائج مشرقة ، وأن يرقى المؤتمر الى مستوى التوقعات التي تعلقها
عليه الأوساط السياسية وقطاعات واسعة من الرأي العام في البلدان الأوروبية وفي غيرها
من البلدان .

ان الاتحاد السوفياتي يولي صيانة وتوسيع علاقاته المختلفة مع بلدان أوروبا الغربية
أهمية قصوى . ونعتزم مواصلة الإبقاء على علاقاتنا معها على الأسس المحددة في وثيقة
هلسنكي الختامية ، بروح من الثقة والتعاون .

ان النتيجة الفاجحة لاجتماع مدريد لممثلي الدول المشتركة في المؤتمر الأوروبي
تعتبر بحق دلالة على أن سياسة الانفراج ، التي عادت بفائدة كبيرة على شعوب أوروبا
قاطبة ، مازالت تحتفظ بقدر كبير من الحيوية . وهذا أيضاً مثال طيب يبين أنه - رغم اتساع
العلاقات بين الدول بالبرود في الوضع الدولي الراهن ، ورغم الاختلاف الكبيرة في سياساتها
يمكن للدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة أن تحسم معاً المشاكل المستعصية على الحل ،
وان تبحث عن مجالات الاتفاق ، وان تجدها . ونود أن نرى أن النتائج الملائمة ستتخلص
من هذا ، وان الأمر لن يقتصر على أوروبا والعلاقات بين الدول الأوروبية .

ستعقد في تشرين الثاني / نوفمبر القادم الذكرى الخمسون لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وان تاريخ العلاقات السوفياتية - الأمريكية بكامله يوضح بجلالة انه كلما سلكت هاتان الدولتان سبيل التفاهم والتعاون المشترك كان المستفيد من وراء ذلك سلم وأمن شعبيهما وشعوب العالم كله . ويمثل رأينا الثابت في أن اقامة علاقات طبيعية مستقرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية تحقق فائدة متبادلة لهما . واننا نؤيد تحسينها بصورة عامة ونؤيد التعاون السلمي .

اننا لم نعط الاختيار في أن يكون التوتر الصفة المميزة للعلاقات السوفياتية - الأمريكية حاليا . واليوم يستلزم الطابع الملح لمشكلة منع خطر الحرب أن تعي كل دولة درجة مسؤوليتها تماما ، وأن تؤكد من جديد ، قولا وعملا ، التزامها بسياسة السلم . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد مضافة جهودنا على أوسع نطاق ممكن لتحقيق هذا الهدف النبيل .

وفي مجال خدمة السلام ، يوجد مكان للعمل لكل بلد ، بغض النظر عن نظامه الاجتماعي ، ومستوى نموه الاقتصادي ، وحجمه أو موقعه الجغرافي .

ويمكن لجمهورية الصين الشعبية ، وهي إحدى الدول الرئيسية في العالم ، ان تفعل الكثير لتخفيف حدة التوتر الدولي وازالة خطر الحرب النووية . والاتحاد السوفياتي على استعداد لاقامة حوار سياسي مع الصين بشأن مسائل العلاقات الثنائية وكذلك بشأن المشاكل الاساسية المتصلة بتعزيز السلم والامن الدوليين . ان التطور الايجابي للعلاقات السوفياتية الصينية ، التي ينبغي اقامتها مع مراعاة الاحترام المتبادل لمصالح كلا الجانبين ودون الحاق ضرر بأى بلد آخر ، سيعود بالفائدة على شعبينا وسيوفر مناخا سياسيا أفضل في العالم .

اننا نرحب بالنشاط المتزايد لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية دفاعا عن السلم الدولي . ان هذه البلدان في حاجة الى سلم دائم لحل المشاكل الصعبة التي تعترض تنميتها القومية والاجتماعية . ومرة اخرى اكدت نتائج مؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد هذا العام في نيودلهي ، الروح المعادية للحرب والمعادية للامبريالية التي تسود حركة عدم الانحياز . ان سياسة السلم التي تنتهجها الهند ، التي تتولى حاليا رئاسة حركة عدم الانحياز ، تتمتع بمكانة تستحقها بجدارة . ويرتبط الاتحاد السوفياتي مع الهند بعلاقات الصداقة والتعاون الوثيق التي يقدرها الطرفان حق قدرها . ان الاتحاد السوفياتي ينتهج سياسة تقوم على اساس المبادىء فيما يتعلق بازالة جميع مظاهر عدم المساواة والاستغلال وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية بين الدول ، واقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة . وتدرك شعوب البلدان النامية حجم وطابع المعونات التي نقدمها اليها لمساعدتها على التغلب على تخلفها الاقتصادي . وفي هذا المجال فان الاتحاد السوفياتي يفعل اكثر من اى بلد رأسمالي متقدم النمو .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد المطالبة بالشروع المبكر ، في اطار الامم المتحدة في المفاوضات الشاملة بشأن المسائل الاقتصادية الكبرى على النحو المتوخى في قرارات الجمعية العامة ، ويؤيد ايضا فكرة ان يعقد مؤتمر دولي بشأن هذه الموضوعات في اطار الامم المتحدة .

لقد كنا ولا نزال نتعاطف مع البلدان النامية التي تسعى جاهدة الى التخلص من طغيان احتكار رؤوس الاموال والتحرر من الاستغلال الذي يمارسه الاستعمار الجديد . ان بلدنا يقف بحزم الى جانب الذين يكافحون حتى اليوم من اجل حريتهم واستقلالهم والذين يتعين عليهم طرد المعتدي او يتهددهم العدوان . ولا ينفصل موقفنا هذا عن كفاحنا من اجل السلم الدائم على الارض .

وازاء الحالة الدولية الراهنة التي تبعث على الجزع ، يلزم تعبئة جميع الطاقات الكامنة للامم المتحدة بوصفها اداة لصيانة الامن الدولي . لقد أيد الاتحاد السوفياتي ، وسوف يواصل تأييد جهود الامم المتحدة الرامية الى تلافي خطر الحرب النووية ، وكبح جماح سباق التسلح ، وازالة بؤر التوتر الدولية الحالية والحيلولة دون نشوء بؤر جديدة ، وتنمية علاقات السلم والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة .

ومهما بلغ تعقيد الحالة ، فهناك امكانيات حقيقية للتغلب على الصعوبات السائدة في هذه الفترة في العلاقات الدولية .

لقد أكد يورى اندروبوف على ما يلي :

" ان القيادة السوفياتية لا تتردد بشأن السبيل الذي تسلكه في الشؤون الدولية في الحالة الحالية الحرجة . ولا يزال سبيلنا يهدف الى صيانة السلم وتقويته ، والى تعزيز الانفراج وكبح سباق التسلح وتوسيع نطاق

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

التعاون بين الدول وتعميقه . هذه هي الارادة الثابتة للحزب الشيوعي
السوفياتي والشعب السوفياتي كله ، ونحن على ثقة من انها تمثل كذلك
آمال جميع الشعوب " .

اننا نناشد جميع الدول ان تستخلص ، في الحالة الراهنة ، النتائج المعقولة
التي تتمشى مع اعمق طموحات شعوبنا وان تسقوم في المقام الاول ببذل الجهود
العاجلة لحل المشكلة المشتركة للبشرية بأسرها ، وهي ازالة خطر الحرب النووية .
ولا بد للشعوب ان تشعر بالامن ازا* مستقبليها .

السيد شمس الضحى (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

انه لشرف كبير لي ولاعضا* وفدى ان نشارك في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية
العامة للامم المتحدة . اننا نقدم لكم التحيات الحارة لشعب وحكومة بنغلاديش .
وانتهز هذه الفرصة لا هنى* سان كريستوفر ونيفيس بمناسبة حصولها على
استقلالها وارحب بها بيننا في الامم المتحدة .

أود ، نيابة عن وفد بنغلاديش وباسمي ، ان أقدم لكم ، سيدي الرئيس ،
احمر التهاني لتوليكم منصبكم الرفيع رئيسا للجمعية . ان الدور البناء الذي قام
به بلدكم العظيم ، بنما ، بشأن القضايا الاقليمية والدولية ، والذي برز بشكل
خاص في الجهود الرائعة لمجموعة كونتادورا ، كان موضع التقدير العميق
لنا جميعا . ان مشاركتكم الطويلة في اعمال الامم المتحدة تدعونا الى الاعتقاد
بأننا سوف نتمكن ، تحت قيادتكم الدينامية ، من التوصل الى بعض النتائج المثمرة
والبناءة في هذه الدورة .

لقد أشار مشاعرنا ، بصفة خاصة ، خطابكم القيم الذي قتمم بالقائه
فور توليكم الرئاسة . ان تقييمكم للحالة الاقتصادية الدولية ودعوتكم القوية

الى ان تضع هذه الجمعية برامج موجهة نحو العمل ، يدفعا لنا الى الاعتقاد بأنكم ستلعبون دورا رائدا فيما تعتقد غالبيتنا انه قضية حساسة تواجهنا في الوقت الحاضر ، وهي قدرتنا على ممارسة الارادة السياسية - بصرف النظر عن هوى الناخبين - لمواجهة حقائق الوضع الاقتصادى الدولى الحالى واستعمال هذه الارادة في حوار ومفاوضات موضوعية .

وفي هذه الجهود وغيرها فاننا نؤكد لكم ، سيدى الرئيس ، دأييدنا الكامل لكم وتعاوننا معكم في نهوضكم بمسؤولياتكم . وأود ان اعرب عن خالص تهانينا لأعضاء مكتب الجمعية الآخرين بمناسبة انتخابهم لمناصبهم المسؤولة .

ويغتتم وفدى هذه الفرصة للاعراب عن تقديره الخالص للرئيس السابق السيد ايمرى هولاي ممثل هنغاريا للاسلوب الكفء الذى ادار به مداوات الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان ما يتحلى به من حكمة وتفان ومهارة دبلوماسيية قد أثار اعجابنا جميعا .

وأود ان اسجل تقديرنا الخالص للسيد خافير بيريز دى كوييار الأمين العام للأمم المتحدة الموقر لجهوده الدؤوبة تحقيقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، واسهامه في خدمة قضية الأمن الدولى والسلم والتقدم . ان تقرير الأمين العام الطهم (A/38/1) قرأ باهتمام بالغ ، ونعتقد ان هذه الوثيقة تشكل اسهاما هاما في عمل الدورة الحالية للجمعية العامة .

وبالتأكيد ، فان الدورة الثامنة والثلاثين تعد من أهم وأبرز دورات الجمعية العامة . لقد خاطبنا في هذه الدورة حتى الآن حوالي ٢٠ رئيس دولة أو حكومة . وللمرة الأولى اثناء الجمعية العامة رأينا تبادلا في وجهات النظر ، ومع انه غير رسمى وخارج اطار الجمعية العامة فانه يهدف الى التأثير بشكل مباشر على عمل الجمعية العامة لجعله اكثر انتاجية ومغزى . ان الدورة الثامنة والثلاثين تنعقد في وقت تمر فيه بأزمة لم يسبق لها مثيل . ان الحالة الدولية كشيئا ما توصف بانها اسوأ ما مر بالعالم منذ الحرب العالمية الثانية ولم يكن من المستغرب بالتالي ان يذكرنا عدد من المتكلمين في الايام الأخيرة بالايام الحزينة المرة للثلاثينات التي كانت تنذر بانفجار الحرب العالمية الثانية . ولكن رغم التشابه الكبير جدا ، فان العالم لم يقف جامدا في الخمسين عاما الأخيرة . ان الثمانينات ليست هي الثلاثينات والامم المتحدة ليست عصابة الأمم . ان الفارق الأساسي ، خلال مرحلة نصف القرن

الماضي ، يكمن في ظهور أكثر من ١٠٠ دولة مستقلة ذات سيادة . وهذا هو ما يعطي للأمم المتحدة قوتها ومكانتها المعنوية . ان تواجب هذه الدول ذات السيادة ما فتئ يشكل قوة لضبط النفس والاعتدال في الشؤون الدولية عبر السنين . ان العالم الثالث ، والجنوب ، والبلدان النامية ، والقارات الثلاث افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية تشكل كلها قوة كبيرة في احداث العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادى . وفي اوقات الخطر والصراع ، فان البلدان التي تشكل ثلاثة ارباع سكان العالم يمكن ان تصبح قوة كبيرة فعالة من اجل صيانة السلم والاستقرار . ان عدم قدرتنا على التسليم بهذه الحقيقة الهامة في بعض الأحيان لم يؤد فحسب الي النيل من روح التعاون الدولي بل ادى ايضا الى النيل من فعالية الأمم المتحدة .

ان حركة عدم الانحياز ، التي ينتمي اليها ثلثا اعضاء الأمم المتحدة ، ما فتئت تؤيد قضية السلم والعدالة منذ انشائها . ان عضويتها المتزايدة ومبادئها الثابتة قد دعمت دورها في تعزيز السلم وتخفيف حدة التوتر العالمي . ونحن نعتقد ان هذه الحركة الكبيرة هي حافز على تعزيز التفاهم فيما بين مختلف الشعوب والايديولوجيات والدول .

ومتواضع ، فانني اسلم بان الديمقراطية ، في ضوء خبرتنا ، مهما كانت كيفية تفسيرنا لها ، لم تعن مطلقا ان صوت بلد واحد ، او اثنين ، أو حتى حفنة من البلدان ، ينبغي ان يحدد مصير العالم . ان التعاون الدولي لا يمكن ان يبني على صرح يفرض فيه البعض آراءهم على الآخرين . ان السلم والأمن ، كما هو الحال بالنسبة للتنمية ، يبني لبنة لبنة عن طريق التزام واشتراك جميع الدول الاعضاء . ولم يحدث في اى مكان اخر ان كانت هذه العطية اكثر وضوحا او امكانا مما هي عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان الخمسينات والستينات قد شهدت تنمية هائلة في شتى ارجاء الشمال ، بيد ان قدرة البلدان المتقدمة على النمو الحقيقي اثناء السبعينات والثمانينات كانت مرتبطة بشكل لا فكاك منه بمصير البلدان النامية ، نظرا لأن نمو وتطور هذه المجموعة من البلدان هما اللذان وفرا العنصر الدينامي لنمو المجتمع الدولي بأسره . ومن الواضح ان هناك شرطين أساسيين لتنمية وتطوير البلدان النامية ، الأول هو توفير السلم والاستقرار ، والثاني هو ايجاد قدر معقول من الثقة في النظام الاقتصادي الذي يمدنا باسباب الحياة جميعا والحفاظ على هذه الثقة وهذان الشرطان مترابطان ويعتمد كل منهما على الآخر .

ولقد تعلمنا من التاريخ الحديث ان للتقدم في محادثات نزع السلاح بين الدولتين العظميين اثرا مباشرا وايجابيا على المناخ الدولي . ان عدم احراز تقدم في تلك المحادثات يؤدي بلا شك الى زيادة التسلح كما ونوعا مع ما يصاحب ذلك من ضغوط على جميع البلدان بعيدا وقريبا . ان التفاهل بين نزع السلاح والتنمية ، والفارقة الواضحة بين المبالغ التي تنفق على التسلح والمبالغ التي تنفق على التنمية امران لا يحتاجان الى تبيان مرة أخرى فهما معروفان للجميع . ويكفي ان نقول ان صوت هذه الجمعية العامة يجب ان يستمع اليه عاليا وواضحا في تأييد التدابير الملموسة لتشجيع نزع السلاح وتحويل الموارد من نزع السلاح الى التنمية . وأحد السبل المحددة للقيام بذلك هو القيام دون ابطاء بفرض نوع من الضريبة الدولية على كل ما ينفق على الأسلحة النووية .

كما ينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الواقعية للحد من الزيادة في الأسلحة ، وبخاصة الأسلحة النووية . ويجب ان نستنبط طرقا ووسائل لضمان عدم اصطباغ دراسة هذه المسائل داخل الأمم المتحدة بصبغة سياسية . ان المسائل التقنية ، وبخاصة ما يتعلق منها

بالتحقق من القوة النسبية وتقديرها ، ينبغي ان تتقرر بأكبر قدر ممكن من الموضوعية ولعل ذلك يكون بطلب مشورة الخبراء البارزين أو بانشاء اجهزة تعلو على الأجهزة الوطنية ، على غرار محكمة العدل الدولية .

وقد تم تقديم المزيد من المقترحات الهامة في هذا الخصوص خلال هذه الدورة . والمهم هو أن تتم دراسة وبحث هذه المقترحات بشكل جاد في الأيام المقبلة . وبالنظر الى الرأى شبه الجماعي القائل بأن سياق التسليح هو أكبر تهديد تواجهه البشرية ، فانه من غير المعقول الا نقوم باتخاذ تدابير عملية محددة في الدورة الحالية للجمعية العامة لاصلاح الموقف ، ولو بشكل جزئي .

ويجب ان اشير هنا الى المأساة الأخيرة الخاصة بالطائرة المدنية التابعة لكوريا الجنوبية . ان هذا الحادث المأسوى هو تبيان للحافة التي تقترب منها في الوقت الذى نعمل فيه جميعا على تحاشي النزاعات ، وفي الوقت الذى يتعرض فيه السلم في بعض المناطق للخطر ، ان هذا يدعم اعتقادنا بان ابعادا كهذه يمكن ان تفرض تهديدا مباشرا خطيرا على السلم والأمن الدوليين ، وبالتالي ينبغي علينا ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحاشي تكرار حدوث مثل هذا الحادث المؤسف .

ان الكثير من الدول الصغيرة والبلدان النامية ، ان لم يكن معظمها ، تعلق أكبر الأهمية على عمل منظومة الأمم المتحدة برمتها . وسواء تعلق قرارانا بالتصويت لصالح اى قرار أو ضده ، فاننا ندرس الأمر بعناية . ومثل هذه القرارات لا تتخذ بأمر من أى بلد أو مجموعة من البلدان . نحن نبذل جهدا واعيا للموازنة بين المزايا والعيوب وللبحث عن المبادئ التي تنطوى عليها كل قضية . ان احترام هذه المبادئ هو الذى يوفر اكبر قدر من الأمن للبلدان ومن بينها بنغلاديش .

ونود أن نشهد وضع مدونة سلوك للدول الأعضاء ، لا تسمح للأمم ما بأن تفرض مشيقتها متذرة بأن القانون في جانبها . وتعتقد بنغلاديش بأن السلطة المعنوية للأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكبر مصدر لقوتها ، وهي سلطة معنوية تقوم على المبادئ المجسدة في ميثاقها . ان وجود أمم متحدة قوية تفرض احترامها على الجميع توفر أفضل ضمان وحماية لكل الدول الأعضاء . والدول الأعضاء هي توفر للأمم المتحدة ما ينبغي أن تتمتع به من سلطة معنوية وثقل سياسي .

ما مدى الجدوية التي يأخذ بها كل منا القرارات المعتمدة من الجمعية العامة ومجلس الأمن ؟ وهل يستقيم ألا نتمسك بمواد الميثاق الا عند ما نجد ذلك ملائما لنا فقط ؟ أين الروح التي تولد عنها ميثاق الأمم المتحدة ؟ كيف يجوز لنا أن نتجاهل الدور التاريخي الذي لعبته الأمم المتحدة في عطية انهاء الاستعمار ؟ لقد انضمت أكثر من مائة دولة الى الأمم المتحدة منذ انشائها . وتعد الدول الحديثة الاستقلال في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، من وجه بعينه ، نتاجا للأمم المتحدة . ومن المؤكد أن حضور تلك البلدان ومشاركتها في أعمال الأمم المتحدة يظل مظهرا هاما من مظاهر سيادتها واستقلالها . ان مبدأ صوت واحد للبلد الواحد مبدأ حيوى بالنسبة لروح المساواة في السيادة بين الدول ككل وجوهر ميثاق الأمم المتحدة .

ان استمرار تواجد الاستعمار والعنصرية في الجنوب افريقي يعد امتحانا للناسانية بشكل باستمرار تهدد اخطيرا للسلم والأمن في المنطقة . ان بنغلاديش ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بقضية الشعوب المضطهدة في ناميبيا وجنوب افريقيا . وتقطع على نفسها عهدا بأن تؤيد بلا حدود كفاحها المشروع من أجل الحرية والتحرر والكرامة الانسانية . ونحن مقتنعون تماما بأن جهودها ستنتصر في النهاية . واعتبارنا عضوا عاملا في الأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، نعتقد اعتقادا جازما بأن استقلال

ناميبيا يمكن أن يتحقق ويجب أن يتحقق وفقا لخطة الأمم المتحدة لناميبيا ، وهي الأساس الوحيد الصالح للانتقال السلمي للاقليم من وضع العبودية الاستعمارية الى الاستقلال ، وقد طالبنا باستمرار بتنفيذ الخطة تنفيذيا كاملا بلا أدنى تعديل .

ونفس الروح ، لا يمكننا أن نتفاوض عن ادعاء أى دولة الحق في التدخل في شؤون الدول الأخرى . ولهذا صوتنا دائما ضد وجود القوات الأجنبية في أفغانستان وكمبوتشيا . وينبغي أن نسمح لشعبي أفغانستان وكمبوتشيا باختيار حكومتيهما . وينبغي أن يتم ذلك دون وجود قوات أجنبية ومنجاة من تهديدها .

لقد أفزعنا للانتهاك الوحشي لقدسية حدود لبنان بغزو اسرائيل لذلك البلد . وتعرب بنغلاديش عن تعاطفها العميق مع شعب لبنان الشقيق الذي عانى معاناة ثقيلة . ولا يمكن أن تعود الأحوال الى طبيعتها في لبنان حتى يتم الانسحاب الكامل لكامل القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية . اننا نشيد بالجهود التي أدت الى وقف اطلاق النار في ذلك البلد واعتقد اننا نتحدث بلسان الجميع عندما نقول ان تلك الجهود ينبغي أن توسع الآن بحيث تشمل اقامة وقف اطلاق النار .

ان موقف بنغلاديش فيما يتعلق بقضية فلسطين واضح لا لبس فيه . وقد أكدنا دائما أن أى سلم عادل ودائم في المنطقة ينبغي أن يقوم على قبول كافة الأطراف لحقيقة أن قضية فلسطين هي لب الأزمة ، وان الاستيلاء على الأراضي بالقوة يفرض على اسرائيل التزاما بالانسحاب الكامل الفوري من كل الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس ، وان للشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة له في وطنه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد . وندين بشدة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأرض عربية وفلسطينية واقامة المستوطنات في تحد . تلك هي المبادئ الأساسية التي يمكننا أن نتطلع على أساسها وضع نهاية للاضطراب والصراع اللذين عانت منها المنطقة لما يزيد على ثلاثة عقود . وفي

هذا السياق أيدنا دائما خطة السلم العربية كأساس سليم لاقامة سلم دائم في المنطقة .
وتهدف الجهود الفعالة التي قامت بها لجنة القدس الشريف في صمت ، هي الأخرى ،
الى الاسهام في عطية السلم هذه في الشرق الأوسط . ولقد أظهر المؤتمر الدولي الذي
عقد بشأن قضية فلسطين بجنيف ، في الشهر الماضي ، مرة أخرى ، الالتزام العميق
والراسخ من جانب الأظمية الساحقة لاجزاء المجتمع الدولي باستعادة الحقوق غير القابلة
للتصرف للشعب الفلسطيني في وقت مبكر .

ولا يسعنا الا أن نعرب عن جزعنا وقلقنا ازاء النزاع المستمر بين ايران والعراق .
واننا مقتنعون بأن كليهما يريد السلم . وقد أقنعنا ما أجريناه من مناقشات مع قادة
البلدين أن منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ومجلس تعاون الخليج والأمم
المتحدة يجب أن تواصل جهودها ، لتساعد كل على حدة ، أو بتآزر الجهود ، اذا ما
دعت الحاجة ، في عطية التوصل الى السلم . ولا بد أن أذكر أن هذه الحرب لم تجلب
المعاناة والدمار على شعبي البلدين فحسب ، بل وخيبت بظلمها أيضا على فرص السلم
والأمن العالميين . ولذلك نود أن نجد مناقشتنا لكل منهما بالاستفادة من المبادرات
العديدة المتاحة لهما لوضع نهاية لهذا النزاع . بل اني أرى أن هذين البلدين
الاسلاميين الشقيقتين قد يمكنهما انتهاز الفرصة التي تتيحها هذه الجمعية العامة
لهذا الغرض .

ان التطورات السيئة في تشار الشقيق تدعو لقلقنا ونرجو مخلصين أن يمكن حسم
الأمر بالوسائل السلمية .

ان الافتقار للتقدم في المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية
كان مدعاة لقلقنا جميعا . ونحث كلتا الطائفتين للدخول في مناقشات هادفة للتوصل
الى حل مقبول للمشكلة يمكنهما من العيش في كرامة في اطار قبرص فيدالية ، تتوافق

ففيها الحماية التامة لحقوق الجاليين . ان هذه المحادثات قد طالت بأكثر مما كان متوقعا لها ، وما لم يتحقق بعض التقدم في القريب العاجل ، قد تأخذ الحالة في قهرص منعطفا لا رجعة فيه .

وانا كانت فعالية منظومة الأمم المتحدة آخذة في التضاؤل في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فاننا نلاحظ بقلق بالغ التحول عن التعاون متعدد الأطراف والمؤسسات متعددة الأطراف والاتجاه الى الثنائية . وهذا أمر مؤسف بالنظر لأن الدول الأعضاء أشادت دائما بالعمل الممتاز الذي قامت به مختلف وكالات التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة . ولعل هذا الاتجاه بات أكثر قوة بسبب عدم احراز تقدم في حوار الشمال - والجنوب الذي يهدف الى التعاون الاقتصادي الدولي . ونفس النظر عن المرونة الكبيرة والبرامج التي تتميز بهما مؤتمر قمة نيودلهي وهينسايوس ، فاننا نأسف لأن التقدم الذي أحرزتهما كان ضئيلا جدا . وقد زاد من تفاقم الموقف أن الآمال كانت قد اذكيبت عندما تم الاعتراف الجلي في مؤتمر قمة وليامزبرج بأهمية دور الجنوب ، والطبيعة العالمية الشاملة للأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، ومدى التكافل بين الشمال والجنوب . وفي الانكاد السادس ببلغراد أيضا ، كان هناك اتفاق عام فيما يتعلق بطبيعة الأزمة ، وبعبارة أعم ، حول الخطوات العلاجية المطلوبة ، ولو اننا تردنا بعض الشيء فيما يتعلق بالتدابير الملحومة . لماذا ان نجد أنفسنا غير قادرين على العمل ، بالرغم من الأزمة الاقتصادية التي شملت الشمال والجنوب معا ؟

والنسبة لهد ، مفاوضات عالمية شاملة نشعر ان هناك حاجة عاجلة لاجراء مشاورات وثيقة في اطار الأمم المتحدة ، والذات أثناء هذه الدورة ، حيث نشهد بالفعل مبادرات مكثفة على أعلى مستوى . كما نشعر اننا ينبغي أن نركز على استغلال مجالات الاتفاق القائمة أو المجالات التي يمكن تحقيق الاتفاق فيها . ونعتقد ان الوقت قد حان للابتعاد عن طريق فرساي المسدود وهد ، مفاوضات ذات جدوى هنا ، في نيويورك .

لقد لاحظنا باهتمام التوصيات التي أصدرتها أخيراً لجنة الأمم المتحدة للتخطيط الانمائي بشأن موضوع النقد والتمويل . كما أن بعض الهيئات الخبيرة الأخرى تناولت هذا الموضوع الهام . واذ نذكر باقتراح قمة عدم الانحياز ، نعتقد انه من المفيد أن نبدأ في هذه الدورة للجمعية العامة بوضع الترتيبات لعقد مؤتمر دولي بشأن النقد والتمويل من أجل التنمية . لكن هناك حاجة أيضاً لاتخاذ تدابير لصالح البلدان النامية دون مزيد من التأخير .

ان الحالة في البلدان الأقل نمواً تبعث على اليأس بصفة خاصة . انها تلك البلدان التي ليس لديها الآن ائتمان تجارى أو لا تستطيع الحصول عليه ، والتي تعرضت قدرتها التجارية لأضرار جسيمة . لهذا يجب على الأقل اتخاذ التدابير التالية على وجه السرعة : زيادة مضمونية في المعونة الانمائية الرسمية بشروط تقدم تنازلات كبيرة الى البلدان النامية ، وبصفة خاصة البلدان الأقل نمواً ، وتجديد الموارد السابع لصناديق المؤسسة الانمائية الدولية لتقدم زيادة مضمونية حقيقية في اقراض الدول العنقبة ، وتخصيص مبلغ ١٥ بليون دولار امريكي بصفة خاصة لفترة السنتين المقبلتين ، والغاء كل الديون الرسمية للبلدان الأقل نمواً دون اضعاف مزيد من الوقت ، والغاء كل القيود والتعريفات فيما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً ، وبدء عطيات الصندوق المشترك المقرر لها ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، وامتناع البلدان المتقدمة عن فرض قيود جديدة أو تدابير حمائية أخرى على أية صادرات من البلدان النامية ، والتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المضموني الجديد للثمانينات للبلدان الأقل نمواً .

يجب أيضاً بدء عدد من التدابير الأخرى في مجالات الاغذية والزراعة والتجارة والمواد الخام والنقد والتمويل والطاقة . ويجب أن نتكمن من البت في كل هذه الأمور في هذه الدورة للجمعية العامة .

وقد كان احد الموضوعات التي نوليها أهمية قصوى في مجموعة ال ٧٧ دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية وبرنامج عمل كراكاس .

ويسعدنا أن نلاحظ أنه قد أحرز بعض التقدم في هذا المجال ، رغم أنه مازال هناك الكثير مما يتعين عمله . ان الأساس المبدئي لتعاون الشمال والجنوب هو أنه يجب أن يسمح للجنوب بأن يقرر ، بارادته الخاصة ودون تدخل ، اطار ومضمون ذلك التعاون ونأمل باخلاص ألا تكون هناك عقبة في طريق تعزيز منظومة الامم المتحدة لمجموعة الـ ٧٧ في دعمها وتنميتها للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

لقد حاولت أن أوضح لماذا يولي بلد مثل بنغلاديش تلك الأهمية الكبيرة للأمم ومنظومة الامم المتحدة . اننا في بنغلاديش نركز جهودنا الخاصة خلال الثمانية عشر شهرا الماضية على ثلاث جبهات عريضة . أولا ، سعينا لأن نجعل الحكم للشعب، وبهذا نشرك الشعب بدرجة أكثر مباشرة في عملية بناء الأمة . ونحن وان كنا قد تأخرنا كثيرا تحت الحكم الاستعماري ، كنا أول من اعترف في منطقتنا بالحكم المحلي في المناطق الريفية - حيث يعيش ٩٠ في المائة من ٩٥ مليوننا هم شعب بنغلاديش - في مراكز فعالة وحيوية لأنشطة التنمية الحقيقية . ونحن نحاول أن نقدم الدعم الأساسي لكل من هذه المراكز ، التي نتوقع أنها تكون اللبنة الأولى في نشاطنا السياسي .

وثانيا ، ركزنا جهودنا لتنفيذ العديد من التدابير التي ترمي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد ، وبصفة خاصة في انتاج الأغذية . وقد بدأنا أيضا برنامجا على مستوى البلد كله لتخطيط الأسرة للحد من النمو السكاني .

وترمي هذه الخطوات الى نقلنا بسهولة نحو تعزيز مؤسساتنا التمثيلية ، السبتي شكلت دائما جزءا لا يتجزأ من مجتمعنا . وسوف نجرى انتخابات للحكم المحلي في جميع انحاء البلاد هذا الشتاء . وستتبع هذه الانتخابات انتخابات أخرى على مستوى أطقى ، تؤدي الى الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس ١٩٨٥ . هذه العمليات الديمقراطية تستكمل طريقتنا في الحياة . وفي مفاوضاتنا ، من الضروري كذلك أن يكون هناك سلم واستقرار حتى تستمر التنمية والديمقراطية . وهذا سوف يوضح لماذا تهتم بنغلاديش كل هذا الاهتمام بقيام نظام أكثر استقرارا بالمفهوم العالمي .

يجب أن يسمح لبنغلاديش أن تبدأ دون تراخ في العطية الحساسة والمعقدة لإعادة البناء الوطني والتنمية . نحن بحاجة الى صداقة وتفاهم ومعونة جيراننا ، وأصدقائنا والمجتمع الدولي ومنظومة الامم المتحدة . وان بنغلاديش ادراكا منها للحاجة الى خلق مناخ من التوافق والاتفاق في جنوب آسيا قد انضمت الى ستة بلدان أخرى في المنطقة تعزيزا للتعاون الاقليمي . وأخيرا عقدنا الاجتماع الاول من نوعه لسبعة وزراء خارجية في جنوب آسيا ، وقد تمكنا من استكشاف مجالات معينة للتعاون ، ونحن في بنغلاديش لا نزال واثقين بأنه اذا ما تحسن هذا التعاون الاقليمي فسوف يؤدي الى تحسين المناخ العام في المنطقة .

اننا في جهودنا لوضع أساس راسخ لازالة التوترات الاقليمية والدولية ، قد أيدنا دائما اقامة مناطق سلم خالية من الأسلحة النووية في أجزاء عديدة من العالم . وقد أيدنا أيضا اعلان الامم المتحدة بجعل المحيط الهندي منطقة سلم .

وأود أن أختتم كلامي بأن أقول أن وفد بنغلاديش يتوقع أن يرى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة تتخذ خطوات فعالة وهامة نحو : قيام دولة فلسطين الحرة المستقلة ، وقيام دولة ناميبيا الحرة والمستقلة ، وانهاء النزاع الايراني العراقي المسلح ، وانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وكمبوتشيا ، ووقف سباق التسلح والخفض السريع للترسانات النووية ، والبدء فوراً في مفاوضات عالمية شاملة وبدء الترتيبات لعقد مؤتمر بشأن النقد والتمويل للتنمية ، واعتماد مجموعة من التدابير الفورية لصالح البلدان النامية ، وتعزيز وانعاش منظومة الامم المتحدة عن طريق الالتزام بالاحترام الكامل لها ، والالتزام الكامل بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وتجديد دعم التعاون متعدد الأطراف والأنشطة الانمائية لمنظومة الامم المتحدة .

وقبل كل شيء ، تود بنغلاديش أن تشرى عودة الشعور والالتزام باحترام كرامة
الانسان ، والحياة البشرية ، واحترام المساواة بين بني البشر وحقوقهم في اختيار
أسلوبهم في الحياة ، متحررين من أى تدخل ، وعودة القيم الانسانية الصحيحة
التي تضمن أن نتعامل مع بعضنا البعض بتعاطف وتفاهم .

السيد ملدون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، هل لي أن أستهل كلمتي بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وهذا اعتراف واجب بمنجزاتكم الشخصية والدور الهام الذي يلعبه بلدكم في الشؤون الدولية . ولسوف تقيّدكم نيوزيلندا كل التأييد في سعاكم لانجاح عمل هذه الدورة ، كما أننا نؤيد الأمين العام في جهوده المتجهة الى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في السعي من أجل السلم والتنمية .

ومنذ أقل من اسبوعين سعدت بتمثيل نيوزيلندا في احتفالات استقلال دولة جديدة هي دولة سان كريستوفر ونيفيس . والآن أشرك الآخرين في تهنئة أحدث عضو في المجتمع الدولي الذي يحتل لأول مرة في الأمم المتحدة .

وفي ذلك تذكرة لنا جميعاً بأن من بين الأعمال الأولى التي يقوم بها بلد حديث العهد وصغير هو أن يسجل وبصورة رسمية اهتمامه في هذه المنظمة . ونحن في نيوزيلندا لا نجد صعوبة في فهم ذلك . فنحن ، وفقا لجميع المعاييس ، نعد بلدا صغيرا وحديث العهد . ورفاهنا يمكن أن يتأثر تأثرا عميقا سواء باتجاه الأفضل أو الأسوأ نتيجة تطورات خارجية لا يسعنا أن نتحكم فيها . ومنذ أربعة عقود ، عندما نوقش ميثاق الأمم المتحدة ، عقدنا آمالا كبيرة بأننا سوف نحقق قدرا من الأمن السياسي والاقتصادي عن طريق التعاون الدولي ما كان لبلد صغير مثل نيوزيلندا أن يأمل في تحقيقه بمفرده .

وقد تضاءلت توقعاتنا الأولى بسبب الوقت والتجربة . ففي السنوات الأخيرة شهدنا الاتحاد السوفياتي يغزو أفغانستان في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة . وبصورة مماثلة ، أعقبت غزو فييت نام لكمبوتشيا خمس سنوات من الاحتلال ، ما حال دون تحقيق التسوية السلمية التي طالما حثت عليها هذه الجمعية . وظل الطابع الرئيسي لنظام الفصل العنصرى كما هو دون تغيير ، رغم ادانته الشديدة من جانب المجتمع الدولي . ونشهد يوما اثر يوم المعاناة المستمرة لمختلف الشعوب والبلدان في الشرق الأوسط ما يوضح لنا مرة أخرى أن السلم والأمن لا يمكن تحقيقهما بقوة السلاح وحدها . وفي احدى مناطق الصراع هذه وهي لبنان ، ترحب نيوزيلندا بوقف اطلاق النار وتأمل أن تمهد الطريق أمام تسوية دائمة بين الأطراف المعنية .

ان منطقة انتاركيتيكا بخلاف هذه المناطق المتعبة في العالم . فقد نجحت معاهدة انتاركيتيكا على مدى ٢٠ عاما في جعل انتاركيتيكا منطقة تعاون دولي وحالت دون أن تصبح هذه المنطقة هدفا للنزاعات الدولية . والمعاهدة مفتوحة لأي عضو في الأمم المتحدة وستظل سارية المفعول الى أجل غير مسمى ، وهي تسهم ساهمة فعالة في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة . واننا نفترض أن أي دراسة تقوم بها المنظمة سوف تعترف تمام الاعتراف بهذه الحقيقة وتسعى الى تعزيز هذه المعاهدة لا الى اضعافها .

ان انتاركيتيكا تعتبر مثالا لما يمكن أن يتحقق عن طريق التعاون الدولي الفعال . ومنطقة جنوب المحيط الهادئ مثال آخر على ذلك . ويجتمع على الأقل مرة كل سنة رؤساء جميع الحكومات المستقلة في منطقتنا في اجتماع تعقده دول جنوب المحيط الهادئ لبحث المسائل العامة والتماس الحلول لها ولقد نجحنا حتى الآن في الابقاء على الجزء الذي نعيش فيه من العالم كمنطقة تنعم بالسلم . ومهما يكن من أمر ، فانه يقلقنا استمرار التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ . ونقدر العرض الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية للسماح لخبراء مؤهلين من بلدان المنطقة بزيارة موقع التجارب والتحقق من فعالية تدابير السلامة الوقائية التي تتبعها السلطات الفرنسية . بيد أن بيت القصيد هنا لا يكمن في تدابير السلامة : انه يتعلق باستخدام جزء سلمسي بدرجة نسبية من العالم في أغراض حربية بصورة أساسية .

واننا ندرك أنه لا يمكن تناول هذه المشكلة على أساس اقليمي بحت، لذلك فان نيوزيلندا ، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ وغيرها من المناطق ، تعلق أهمية كبرى على المفاوضات بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

ومثل هذه الاتفاقية كي تكون فعالة لا بد أن يكون بالامكان التحقق منها بصورة كلية . واذا ما توفرت النية الحسنة والجهود لدى جميع الأطراف فاننا نعتقد أنه يمكن التغلب على هذه المشكلة . وان ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه يعزز معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ والحد من سباق التسلح النووي .

ان ذلك الجزء من العالم الذى نعيش فيه نحن أهالي نيوزيلندا هو واحد من المناطق القليلة التي تنعم بالهدوء النسبي . ومع ذلك فانه يجرى من وقت لآخر تذكيرنا بالقيود التي يفرضها القانون الدولي ومعايير السلوك المتدين المقبولة بصورة عادية . ان هجوم الاتحاد السوفياتي الوحشي الذى ليس له ما يبرره على الاطلاق على طائرة ركاب مدنية يجسد مثل هذه التذكرة . ويتمين على الاتحاد السوفياتي أن يتحمل المسؤولية كاملة عن هذا العمل الوحشي . وانه لما بيعت على الاشعثاز والسخط أن تدعي حكومة الاتحاد السوفياتي أن هذا العمل قد تم القيام به إعمالا للقانون السوفياتي . ومصرح العبارة يريدون القول انه اذا حلت في الغد أية طائرة ركاب مدنية تابعة لأى بلد من بلداننا فانهم يحتفظون لنفسهم بحق اسقاطها .

وهكذا فان حدود التعاون الدولي واضحة كل الوضوح . ومع ذلك فان عضوية الأمم المتحدة باقية كما هي ، واننا نرحب بدخول عضو جديد من منطقة البحر الكاريبي . ان السبب في ذلك واضح . ومهما اكتنف الصعوبات تطوير عادات التعاون الدولي بشأن هذه المسائل السياسية الرئيسية فانه لا يوجد ثمة خيار عطي آخر أمام الغالبية الساحقة من البلدان .

وأعتقد أن هذا ينطبق اليوم بنفس القدر على الاقتصاد الدولي . وعلى هذا لم تعد حرية العمل متاحة من حيث الواقع العملي لأى بلد منفرد في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد كان هذا نتيجة عقود من النمو المستمر في التجارة العالمية والانتاج والاستثمار . ان الاقتصاد العالمي المتكافل يقف على عتبات بيوتنا . ولا يوجد لدى العالم سوى القليل من الأفكار لتدبر ذلك .

ان نظرية التكافل الاقتصادي ليست جديدة . لقد كنا نعرف دوما أن سلامة أى اقتصاد فردى ترتبط بشكل كبير بسلامة اقتصاد الشركاء الرئيسيين لهم في التجارة والاستثمار . وليس بالشئ الغريب الاشارة الى الصلات الوثيقة، مثلا، بين التجارة والتدفقات المالية .

والشيء الجديد هو أن الأهمية العملية لهذه الصلات قد ازدادت بشكل سريع لم نتكّن معه من موازنة مؤسساتنا وتفكيرنا بدرجة كافية لمواكبة هذه الصلات . ان نيوزيلندا تحترم أهلية المؤسسات الاقتصادية الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وكما تم تصوره في الأصل في أعقاب الحرب كان لكل مؤسسة من هذه المؤسسات دورها . فكان صندوق النقد الدولي يعنى بالدرجة الأولى بتسوية موازين المدفوعات في المدى القصير، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف . وكان البنك الدولي يعنى بالتنمية، ويعنى (الغات) بالتجارة . إلا أن ازدياد درجة التكافل طس هذه الخطوط الفاصلة بوضوح . ويرتبط الحل الطويل الأجل لعبء الديون الذى تراكم في السنوات الأخيرة ارتباطا لا انفكاك له بحل مشاكل الحماية . وان العبارة القديمة التي تقول ان الدين تجارة مؤجلة تلخص حقيقة أنه لا يمكن تسديد فوائد الدين وأصله إلا بزيادة الصادرات . فاذا ما قضت الحماية طس هذه الامكانية فعندئذ تتخذ مشكلة الدين أبعادا مختلفة .

والمسألة ليست مجرد ترابط بين قضايا كالدين والتجارة، والتنمية والنمو . انها أيضا مسألة الترابط بين بلدان وبين مناطق وبين الشمال والجنوب . ان الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تواجه العديد من البلدان الأقل نموا قد حجت حقيقة مؤداها أنه حتى عهد قريب كان أداء النمو في العديد من البلدان الأقل نموا قويا بشكل خاص . وقد قدر أنه في فترة الـ ٢٥ سنة بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ارتفع متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في البلدان النامية ككل بنسبة ٣٠ في المائة في السنة . ورغم أننا نعرف أن ذلك ترك الكثير من البلدان النامية في مستوى من الفقر غير مقبول فان هذا يعد انجازا تاريخيا كبيرا . وقد صاحبه تقدم ملحوظ في الأرقام القياسية الهامة مثل الارتفاع المستمر في معدل العمر المتوقع . وكذلك في تعلم الكبار القراءة والكتابة .

وسبب هذه التطورات كان من الواضح في بداية الثمانينات أنه لم يعد من الدقة أن نعتبر مفهوم التنمية يسير في اتجاه واحد فقط . وحلول الثمانينات بدأت السلامة الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو تتأثر تأثيرا كبيرا بالأداء الاقتصادي لدى البلدان النامية المجاورة الأقل نموا .

هذا هو المعنى الحقيقي للتكافل . وقد اتضح ذلك بجلاء في العام الماضي عندما لم يتحقق الانتعاش الذي توقعت البلدان المتقدمة النمو والبلدان الغنية ، التي تشكل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان يحدث في النصف الثاني من ١٩٨٢ . وكان عدم تحقق ذلك الانتعاش راجعا الى حد كبير الى انخفاض مفاجئ في الطلب على صادرات تلك البلدان الى العالم الأقل نموا . واذ وجدت كثرة من البلدان ذات المديونيات الأثقل وطأة انفسها مواجهة بصعوبات تمويلية حادة نجمت عن انكماش الاقراض من المصارف التجارية . لم تجد تلك البلدان خيارا سوى انتهاز سياسات معدلة انبنت على اجراء تخفيضات صارمة للغاية في وارداتها ، مما أضربا احتياجاتها الانمائية ، وعرقل انتعاش بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

استحدث العالم لنفسه من كل ما عاناة في الحرب العالمية الثانية نظاما جديدا من التعاون الاقتصادي . وكان تصور من وضعوا صيغ ذلك النظام للاقتصاد العالمي مختلفا غاية الاختلاف عن الاقتصاد العالمي المتكافل الذي نعيش في ظله الان . ومن أوجه كثيرة حققت تلك الترتيبات التي وضعت بعد الحرب اهدافها الأساسية . ومازال الكثير من عناصرها الرئيسية ، كقابلية العملات للتحويل ، صالحا اليوم كما كان في ذلك الحين ومن نجاحات نظام التجارة والمدفوعات ذاك نشأ الاقتصاد العالمي الذي نعرفه اليوم . اني اعتقد ان المجتمع الدولي ينبغي له الآن ان يتحرك فيسير قدما الى المرحلة التالية من التعاون الاقتصادي الدولي ، ويأخذ في القيام بمهمة ادارة ذلك التكافل .

لقد استخدمت في وصف حجم تلك المهمة وابعادها مصطلح " برتون وودز الجديدة " . وظللت على مدى عام بأكمله ، أناشد المجتمع الدولي ، في مختلف المحافل الدولية ، يبدأ في القيام بعملية تدقيق نظر شاملة في نظام التجارة والمدفوعات العالمي باعتبار ذلك الخطوة الاولى الضرورية نحو " برتون وودز الجديدة "

يمكن أن يعتبر المؤتمر الذي ادعو اليه الخطوة النهائية وذروة عملية الاعداد التي ينبغي ان تكون بالغة الدقة في تحليلاتها وما يجري خلالها من مناقشات. وخلال ذلك الوقت دارت مناظرات كثيرة حول مستقبل نظام التجارة والمدفوعات . كما كانت هناك علامات لا تخطؤها العين على بعض الانتعاش في اقتصاد الولايات المتحدة . كما تسنى ، عن طريق مختلف عمليات الانقاذ، انقاذ البلدان الاثقل مديونية من خطر العجز عن الوفاء بديونها الذي كان يتهدد بشكل مباشر. واعتقد ان المسألة الاساسية هي ما اذا كان الانتعاش وعمليات الانقاذ هذه ستؤدي ، من الناحية العملية ، الى انتكاس التوافق المتزايد في الرأى بشأن ضرورة اجراء دراسة شاملة للصعوبات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي . وهناك خطر حقيقي في ان يحدث ذلك فعلا . الا ان العلاج في ايدينا نحن وليس في أى مكان آخر .

وأرجو ان تسمحوا لي ان اخص أولاً المناظرة الدولية ، على النحو الذى اعتقد انها دارت به خلال تلك الفترة . في شباط/فبراير ١٩٨٣ اقترح التقرير الثاني للجنة برانت اجراء استعراض شامل لنظام التجارة والمدفوعات العالمي . وفي آذار/مارس ايدت حركة عدم الانحياز الدعوة التي وجهتها رئيسة وزراء الهند لعقد مؤتمر للنقد وعمليات التمويل من أجل التنمية . وعقب اجتماع وزراء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية في أيار/مايو ، الذى كررت فيه دعوتي الى عقد مؤتمر على غرار برتون وودز ، تقدم الرئيس الفرنسى باقتراح يماثل ذلك كشيء . وبعدها في قمة وليامزبرج ، وجه زعماء البلدان المصنعة نداءً غير نهائى الى وزراء المالية بأن يتعاونوا مع مدير صندوق النقد الدولي للاعداد لما يمكن ان يتطور الى مؤتمر نقدى دولي على مستوى عالي . وأيا كان هذا النداء ، فهو يعد استجابة من العالم المتقدم النمو للرأى المتزايد الذى يؤيد اجراء دراسة دقيقة

لهذه المسائل الاقتصادية الدولية . فالارضية المتوسطة ، أن لم تكن قد تحددت تماما ، باتت مرئية ، على الاقل .

واخيرا ، في مؤتمر وزراء مالية الكومنولث الذى عقد في ترينيداد وتوباغو منذ أقل من اسبوعين ، وافق وزراء مالية ٤٤ بلدا يمثلون مستويات مختلفة الشراء والحجم وتعداد السكان ، وهي السمة المميزة لذلك التجمع ، على الفحوى الاساسية لتقرير شامل عنوانه " نحو برتون وودز جديدة " .

وكان ذلك تقريرا وضعه خبرا بارزون من تسعة بلدان من الكومنولث . وامل ان يصفى وتنقح ما أورده هذا التقرير عن العديد من المشاكل من بينها مشروطة الديون ومشاكل السيولة ، ودور حقوق السحب الخاصة ، والحماية ، والديون السيادية . والتقرير باعتباره محاولة اولى من جانب مؤسسة دولية لوضع الخطوط العامة لجدول أعمال امثل الدراسة الاساسية المطلوبة لنظام التجارة و المدفوعات ، يستحق ان يدرس بعناية من جانب المجتمع الدولي الأوسع .

وبتقييم الحوار الذى دار على مدى الاثنى عشر شهرا الماضية ، يبدو ان الرأى الدولي يتطور في اتجاه واعد . فقد بدأنا نبتعد عن تلك العواجهات العقيمة التي اتسم بها الحوار الاقتصادى الدولي في السنوات الأخيرة .

ومع ذلك فاننا نواجه في الوقت الحاضر امكانية ان تترتب على هذا الانتعاش الذى نرحب به ، نتيجة كانت متوقعة الى حد ما ، هي تشتيت قدر كبير من ذلك التوافق المتزايد في الرأى . فالمجتمع الدولي ، ان كان قد ابدى استعدادا متزايدا للنظر في مدى التغييرات المطلوب ادخالها على نظام التجارة والمدفوعات فما من شك في ان ذلك كان راجعا الى الفترة الطويلة من الركود المقرون بالتضخم التي مررنا بها . اما الآن ، وقد ظهرت أولى بوادر الانتعاش ، فيما يخص اقتصاد الولايات المتحدة ، واقتصادات بعض البلدان الصناعية الأخرى ، فان بعض الضغوط الذى كان يحد و الى بحث تلك المسائل طويلة الأجل بدأ يزول . وقد

يكون من الواقعي ان نتوقع ان تتأثر المناظرة الدائرة بالتقلبات قصيرة الأجل في الاقتصاد مقاسة بمقياس السقيم الحقيقية ولو انه من المعقول في رأيي أن نتوقع قدرا أكبر من بعد النظر .

ورغم مخاوف كثير من محافظي المصارف ، واستمرار قلق المجتمع المصرفي الدولي ، فان الرسالة التي صدرت عن الاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي كانت للأسف الشديد واضحة كل الوضوح . لقد كان هناك في بعض البلدان الصناعية الرئيسية اتجاه يمكن التعبير عنه ببساطة فيما يلي : الآن مادام الانتعاش في الطريق الينا ، فلندع جانبا كل هذا الكلام عن تغيير نظام التجارة والمدفوعات .

واعتقادى ان هذا الرأى يتسم بأكثر من مجرد قصر النظر ، كما انه متناقض بشكل محزن . ان انتعاش البلدان الصناعية ، وهو في حد ذاته افضل ما سمعناه من اخبار اقتصادية في السنوات الاخيرة لن يتوافق مع التغييرات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ تشكيل مؤسسات برتون وودز .

وفي عام ١٩٨٢ سار الاقتصاد العالمي القهقري فقد تناقص الانتاج بنسبة ٢ في المائة ، كما انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ٢٥ في المائة . ولو كان ذلك الاتجاه قد استمر في عام ١٩٨٣ لأدى الى ضغوط لا تكاد تحتمل على الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي . وينبغي النظر الى الانتعاش الذي تشهده الآن بعض البلدان المتقدمة النمو ازاء هذا المنظور . لقد حول المدد ضد قوى اتكماشية في الانتاج العالمي والتجارة العالمية لم نشهد لها مثيلا في سنوات ما بعد الحرب . ان الانتعاش في الطلب سوف يعزز كثيرا من أسعار السلع الأساسية ، وسوف يؤدي ذلك الى ارتفاع كثير من البلدان مثل نيوزيلاندا التي شهدت انخفاضا محزنا في معدلات التبادل التجارى خلال العقد الماضي .

الا انه متعين ان نقول اخيرا ان هذا الانتعاش لا يعتبر قرن الوفرة الذي ستسكب منه حلول كافة مشكلات الديون والحماية والتنمية .

فابتداءً ، يعد هذا الانتعاش دوريا في طبيعته . وهو قاصر على عدد قليل نسبيا من البلدان ؛ وحتى فيما يتعلق بتلك البلدان ، يمثل استمرار ارتفاع اسعار الفائدة تهديدا خطيرا لاستمرار هذا الانتعاش في اقتصادياتها .

كما ان الانتعاش لن يعالج جذور مشكلة الحماية فمن الواضح ان ازدياد الاجراءات الحماية كان سابقا على الانكماش . والحماية ، التي لا تقتصر بحال على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تستمر في العالم القوي النمو ، ان لم يكن بشيء فلان احدا لم يتنبأ حتى الآن بمعدلات نمو يمكن ان تؤدي الى تخفيض اعداد العاطلين التي تبلغ تقريبا ٣٥ مليون عاطل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ولن يفعل الانتعاش الكثير مما يؤدي الى تخفيف اعباء الديون على عواتق كثير من البلدان النامية . والتقديرات التي وردت في دراسة الكومنولث المعنونة " نحو برتون وودز جديدة " تشير الى ان حوالي ٤٠ بلدا وافقت على اعادة جدولة ديونها أو انها تواجه متأخرات كبيرة في تسديد ديونها . وخلال فترة الاشهر العشرة السابقة على حزيران /يونيه ١٩٨٣ قدرت قيمة الديون الخارجية التي يجري التفاوض حولها مع المصارف التجارية بما زاد عشرين مرة على ما كانت عليه في ايسنة سنة سابقة . وأي دين بهذا الحجم يعد عاملا قويا من عوامل عدم الاستقرار ، وتهديدا للانتعاش ، ومصدرا من مصادر القلق بالنسبة لتلك الحكومات ايا كان نظامها السياسي .

كما اني لا ارى اي سبب يشير الى ان الانتعاش سيؤدي الى تغيير المزاج الذي بات سائدا في معظم البلدان الديمقراطية . ووصف بانه " كلل من المعونة " والنظام السياسي في نيوزيلندا ليس أكثر مناعة منه في أي بلد ديمقراطي آخر . ومع

ذلك فان تجربتي فيما يخص برامجنا في مجال المعونة ، وهي برامج فعالة رغم صغرها ، في البلدان المستقلة بجنوب المحيط الهادى اقنعتني بأن الرؤية الحديثة السائدة للمعونة تعد خاطئة في جوهرها .

ولقد ناديت بوضع المعونة على أساس اكثر رسوخا ، وربما كان ذلك من طريق اصدار حقوق سحب خاصة للبلدان التي تشتد حاجتها اليها . وقد يكون للبنك الدولي دور مفيد في توزيع هذه الحقوق وذلك راجع جزئيا الى ان مثل هذا التوزيع سوف يجعل مالية ذلك البنك ذات اساس اكثر رسوخا .

هذه قلة فقط من القضايا متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي اعتقد ان الانتعاش المتواضع في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لن يكون له اثر كبير في معالجتها .

ان هذه القضايا رغم طبيعتها التقنية ذات آثار سياسية عميقة . وقد شهد
الكثير من البلدان الممثلة في هذه الجمعية بشكل مباشر النتائج السياسية التي تترتب
على الاضطراب الاقتصادي . ان النمو الاقتصادي والأسواق المالية المستقرة لن تؤدي في
حد ذاتها الى المحافظة على نسيج السلام العالمي الا أنها تعد ، رغم ذلك عوامل
ايجابية قوية . ان كثيرا من عناصر نظام التعاون الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب
واقعة الآن تحت ضغط . واني أعتقد أننا ، كمجتمع دولي ، في حاجة الآن الى تطوير
أدوات سياسية جديدة نضدي بها لبعض هذه الصعوبات الكامنة وينبغي أن نتجاوز
الاستجابات المخصصة التي استحدثت لمواجهة جوانب العجز الشديدة وطويلة الأجل
في الحسابات الجارية . وينبغي كذلك ، أن نطمئن الدول ذات المديونية الكبيرة ،
الى أن التمويل الكافي سوف يتوافر في الوقت الذي تسعى فيه من أجل تنفيذ تلك
العملية طويلة الأجل لتغيير الهياكل . ان الولاية السياسية الأصلية التي أعطيت
للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة قد استنفذت بأكملها في الوقت الحاضر
ويجب تجديدها .

والصعوبة في كل ذلك ماثلة في أنه متعين أن نتجاوز الاعراب العام عن القلق
ونبدأ في عملية قد تتناول جوهر هذه القضايا الأساسية التي تواجه التجارة العالمية
ونظام المدفوعات .

الا أنه اذا استمرت حالة الرضا عما هو قائم السائدة في بعض البلدان فلن
يكون من الممكن عمل الكثير . وفي هذه الحالة ، فان الأرضية المتوسطة التي اعتقد
أنها بدأت تتضح من وقت قريب ، سوف تتلاشى بسرعة وسوف نخرج من الميدان ونتركه
للمطرفين ذوي الآراء المتباينة ، وستعود الى الحالة المشكوك في مبرمجتها التي كنا
نشعر بها أثناء المواجهة العقيمة في السنوات الماضية .

ولست أدعي أن لدى مخططا للعملية التي قد تؤدي الى دراسة شاملة لنظام التجارة والمدفوعات ، فهناك الكثير من المناهج الممكنة التي تتضمن جداول زمنية مختلفة ، كما تربط بطرق مختلفة بين الأفراد والمؤسسات والدراسة التي أشرت اليها من قبل بعنوان " نحو بريتون وودز جديدة " تتضمن اقتراحا جديرا بنظر هذه الجمعية وفي النهاية ينهي صياغة هذه العملية بما يتلاءم مع احتياجات المشتركين الرئيسيين كي تحصل على تأييدهم ودعمهم .

ومع ذلك ، فليس من الصعب أن نحدد بأسلوب عام المعايير اللازمة لاجراء دراسة موفقة عن نظام التجارة والمدفوعات :

أولا ، يجب أن يقوم بالعمل الأساسي خبرا من أعلى مستوى ، والا فان قدرتهم التحليلية سوف تكون عرضة للتحدي والنيل منها .

ثانيا ، ينبغي أن يتمتع هؤلاء الخبراء بثقة الحكومات الرئيسية ، وأن يكون بوسعهم الحصول على مشورتها السياسية . وبهذه الكيفية يمكن أن نتجنب المقترحات التي تعد خارجة تماما عن حدود ما هو ممكن من الناحية السياسية .

ثالثا ، يجب أن تكون أية مجموعة من هذا النوع من حجم يمكن ادارته ، وفي رأيي فان هذه المجموعة لا بد أن تكون صغيرة ويتراوح عددها بين ١٥ - ٢٥ عضوا يمثلون المجتمع الدولي تمثيلا واسعا ، ويعملون في تعاون وثيق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية . وربما انتهى بنا الأمر الى شئ يشبه في هيكله اللجنة المؤقتة والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي . ومع ذلك ، فعلى خلاف اللجنة المؤقتة ، فانها ستعنى بجميع قضايا التجارة والمدفوعات الأساسية طويلة الأجل ، وليس بمجرد تحديد السياسة الراهنة لصندوق النقد الدولي .

رابعا ، ينبغي أن ينظر الى الحاجة الى عقد مؤتمر تكون المشاركة فيه على أساس

دولي أوسع من ذلك بكثير ، كنهاية وليس كهداية . وقد رأى وزراء مالية الكومنولث أن عقد مؤتمر على غرار مؤتمر بريتون وودز في هذا السياق ، ينبغي أن يكون نهاية للعملية لا بداية لها .

ومن الصعب أن نكون محددين فيما يتعلق بالجدول الزمني ، في الوقت الذي لم يحدث فيه اتفاق بعد على العملية الموضحة سابقا . وانني أعتقد أن هناك حاجة ملحة لأن نبدأ هذه المهمة الآن ، وأعتقد أن هذه القضية العامة تتمتع بتأييد واسع . وإذا نحن قبلنا التوقعات التي تنم عن معدل نمو سنوي في البلدان الصناعية الرئيسية يتراوح بين ثلاثة وأربعة في المائة خلال ١٩٨٤ ، عندئذ سيوفر لنا ذلك نوعا من المرونة لتنفيذ أية تغييرات يتفق عليها فيما يمكن تسميته بمستوى مجموعة الدراسة وإذا ما تأخرنا في البدء بهذه الدراسة طويلا ، فاننا سنواجه امكانية حدوث انكماش دوري آخر في الاقتصاد العالمي . والعودة الى المناخ الاقتصادي المحدود الذي لا يبشر بالنجاح يمكن أن تكون ايذانا بالقضاء على مرحلة تنفيذ هذه العملية .

ان هذه النقطة ليست في حاجة الى مزيد من الشرح . فهناك حاجة حقيقية وملحة الى المضي في مهمة اعادة النظر في النظام ، وتحديد الكيفية التي تتيح لنا ملامته مع احتياجات الفترة التي نعيش فيها . ان التأخير أمر خطير ولكي نتجنب هذا الخطر ينبغي أن نهدف الى التوصل الى اتفاق دولي واسع على تنفيذ التغييرات في التجارة ونظام المدفوعات خلال عام ١٩٨٥ . ان عملية التحضير لذلك يجب أن تبدأ على الفور - وبالتأكيد قبل بداية عام ١٩٨٤ . لقد حان وقت العمل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أتوجه بالشكر الى رئيس وزراء نيوزيلندا على البيان الهام الذي ألقاه الآن .

اصطحب فخامة الرايت أونرايل روبرت ملدون ، رئيس وزراء نيوزيلندا ، الى خارج

قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أدعو المتحدث الأخير،

أود أن أقترح ، بسبب تأخر الوقت ، أن الطلبات الخاصة بممارسة حق الرد التي كان سيدلى بها هذا المساء ، سوف تؤجل الى الغد .

السيد عبد الله النعيمي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس، يسعدني

باسم دولة الامارات العربية المتحدة أن أتقدم اليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . واننا على ثقة بأنكم ستساهمون مساهمة فعالة في تحقيق الاماني المعقودة على هذه الدورة والامال المرتقبة منها .

كما يسعدني أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل لسلفكم السيد اميرى هولاي على رئاسته الحكيمة والقديرة للجمعية العامة في دورتها السابقة .

كما يسعدني باسم حكومتي أن أرحب بقبول دولة سانت كريستوفر ونيفيس عضواً جديداً في منظماتنا .

نود أن نعرب للسيد خافييرو دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة عن تأييدنا لاية جهود يقوم لتقوية الأمم المتحدة وتعزيز دورها في اقامة سلام دائم يقوم على الحق والعدل ويستند على احترام الميثاق نصا وروحا . وتشارك حكومتي في ما ذهب اليه نسي تقريره عن أعمال المنظمة في رسم صورة قائمة عن الوضع الدولي القائم نتيجة لتخطي بعض الدول أحكام الميثاق ، واللجوء الى أطر خارج المنظمة الدولية ، وتصعيد حدة المواجهة والصراع مما أضعف دور الأمم المتحدة كمركز لعلاج قضايا السلام والأمن الدوليين .

إن حجر الزاوية في اشادة صرح سلام لهذا العالم والأمن والصداقة بين الدول

يستوجب الالتزام بأحكام الميثاق والاتفاقات الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي وإيلاء منظمة الأمم المتحدة الثقة المطلقة للقيام بدورها الهام في حفظ السلام الدولي .
ان من أوضح الامثلة على انتهاك الميثاق والاستهانة بدور الأمم المتحدة هو موقف اسرائيل ازاء القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية للأمم المتحدة حول مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والعدوان على لبنان .

لقد اثبتت الأحداث ، عبر تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي ، بأنه لا يمكن فصل قضية فلسطين عن مشكلة الشرق الأوسط . وأن المعالجة الجزئية ، لبعض جوانب مشكلة الشرق الأوسط ، لن تؤدي الى تسوية كاملة لأي من هاتين السألتين ، بل أدت بالعكس الى زيادة تعقيدها ، والى انفجار الوضع في منطقتنا بين فترة وأخرى . وانطلاقاً من هذه الحقيقة الواضحة ، عمدت الدول العربية في مؤتمر القمة العربي في فاس الى اقرار مشروع سلام موحد ومتكامل كأساس لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط . وان ما توصل اليه المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي انعقد مؤخراً في جنيف لهو دليل قاطع على مناصرة غالبية دول العالم لضرورة الاسراع في حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ، يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف .

لقد أجمع العالم على أن الحل العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية ، ولمشكلة الشرق الأوسط يستند الى شرطين رئيسيين : أولهما الاقرار بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وثانيهما ، الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة .

ورغم هذا الاجماع ، فان اسرائيل لا زالت معنة في سياسة متصاعدة لتكريس احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية ، وانكارها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي ازالة الطابع العربي عن تلك الأراضي ، وفي انتهاك حرمة الأماكن المقدسة ، ومكائنها الخاصة في ضمائر المسلمين والمسيحيين ، وفي التخريب المنظم للمعالم التاريخية للأراضي الفلسطينية والعربية بغية تهويدها وضم ما تبقى منها .

ومصورة متوازية مع سياسة الضم والتهويد هذه ، فان اسرائيل لا زالت تمارس سياسة عدوانية ازاء المواطنين في الأراضي المحتلة تتمثل في القمع والقتل والتهجير المنظم

لسكانها ، وفي تشجيع المستوطنين الصهاينة المدججين بالسلاح على ارتكاب مذابح بحق المواطنين العرب العزل ، التي لم يكن آخرها اقتحام وقتل طلبة واساتذة كلية الخليل الاسلامية ، تلك المذبحة التي وقف مجلس الأمن عاجزا حيالها نتیجة لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض .

لقد تصورت اسرائيل بأن سياسة القمع التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وأن غزوها للبنان سيؤدي الى القضاء على ارادة الشعب الفلسطيني ، وسطه الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . غير أن هذا الشعب قد أثبت بنضاله وصموده ، ورغم المذابح التي ارتكبت ضده في صبرا وشاتيلا وغيرها ، بأنه لن يرضخ أو يتخاذل أو ينصاع .

ان استمرار احتلال اسرائيل للجنوب اللبناني يهدد سلامة وأمن المنطقة ومعهما السلم والأمن الدوليين ، كما يحول دون حل القضية اللبنانية بما يكفل وحدة وسلامة لبنان . لذلك فان دولة الامارات العربية المتحدة ترى بأن حل القضية اللبنانية يمكن في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٩) ، واتاحة الفرصة أمام الشعب اللبناني لحل قضاياها الداخلية بنفسه . واننا نرحب باتفاقية وقف اطلاق النار بين الأطراف اللبنانية المعنية ، ومدى الحوار فيما بينها لوضع حل سلمي وعادل للمشكلة اللبنانية ، ونقدر في الوقت ذاته الجهود التي بذلت من أجل التوصل الى هذه الاتفاقية .

اننا نطالب المجتمع الدولي بالعمل على وضع حد للجرائم التي ترتكبها اسرائيل بحق المواطنين العرب في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة . كما نطالب الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص أن تقوم بدور ايجابي لحل قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، وأن تتحمل مسؤوليتها بهذا الخصوص على أساس من الحق والعدل . والمثل فانه يتعين على الدول الأوروبية ، أن تتحمل هي الأخرى مسؤولية خاصة في ايجاد حل دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط .

فيما يتعلق بمنطقة الخليج فان دولة الامارات العربية المتحدة ، لكونها احدي الدول المطلة عليه ، تهيب بكافة القوى احترام سيادة دول المنطقة ، واقصائها عن صراع القوى الكبرى ، وترك مسؤولية حفظ أمنها لدولها . والمثل فاننا نؤيد الجهود المبذولة لاجل اعتماد الاجراءات اللازمة لتطبيق اعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلام ، والالتزام به فعليا من قبل الدول الكبرى .

ان استمرار الحرب بين العراق وايران ، علاوة على ما يترتب عليه من خسائر فادحة فانه يهدد أمن واستقرار دول المنطقة ، وقد يكون مدعاة وذريعة لتدخل الدول الكبرى في المنطقة ، ونرى من جانبنا أن تساهم كافة الدول الأعضاء في بذل مساعيها الصادقة للتعجيل بانتهاء تلك الحرب التي طال أمدها .

ولقد قمنا من جانبنا مع دولة الكويت الشقيقة ، بتكليف من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ببذل المساعي الصادقة من أجل انهاء هذا النزيف المستمر .

ونحن ان نكرر استعدادنا للاستمرار في مساعينا ، وتأيدنا لكافة الجهود المبذولة في هذا الاطار ، فاننا نسجل تقديرا للعراق على ما أبداه من تجاوب ملمسوس لانهاء الحرب من أجل تسوية سلمية تكفل حقوق الطرفين ، ونأمل أن تتجاوب جمهورية ايران الاسلامية لتلك المساعي .

اننا نؤمن بحق كل الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي تبتغيه ، وعدم تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . وانطلاقا من هذا الايمان ، فاننا ندعو الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان ، والى عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، مما يتيح لشعبها وحده حق اختيار نظام الحكم الذي يبتغيه .

كما نحث من جانبنا على تسوية النزاع القائم بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية عن طريق الحوار الحربينهما لزالة أسباب الخلاف القائم وتحقيق رغبة شعبيهما في الوحدة بعيدا عن أي تدخل خارجي .

والنسبة الى قبرص ، فاننا نعرب عن أملنا في تكثيف المساعي المبذولة من جميع الأطراف ، وخاصة جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، لاجل الوصول الى اتفاق يبين طائفتي القبارصة اليونانيين ، والأتراك يحقق الأمن والتعايش لشعب الجزيرة ، ويضمن لجمهورية قبرص وحدة أراضيها وعدم انحيازها .

ان تطورات الوضع في الجنوب الافريقي مازالت تثير قلقنا البالغ نظرا لتعننت الأتلية العنصرية ، والعمل على ديمومة سيطرتها ، وانتهاكها للحقوق السياسية والمدنية لغالبية السكان . حيث يعمد نظام بريتوريا الى تثميت سياسة الفصل العنصري ، وتقييد الحريات ، واعداد زعماء الحركات الوطنية أو اعتقالهم .

وفي ناميبيا ما يزال ذلك النظام مستمرا في تحديه لقرارات الأمم المتحدة ، وفي احباطه لمساعي السكرتير العام المبذولة ، وفي اقامة العراقيل والصعوبات دون اجراء الانتخابات التي دعت اليها الأمم المتحدة ، وكان آخر هذه العراقيل لجوء سلطات الاحتلال الى تشكيل ما يسمى " بمجلس الدولة " لاجل وضع دستور لناميبيا مما يخالف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . ان وفد بلادى يؤكد مساندة للكفاح المشروع الذي تخوضه منظمة (سوابو) من أجل تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا ، وتدوين بشدة العمليات العدوانية المتكررة التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة .

ان فشل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح المنعقدة في العام المنصرم يعود الى اتسام السنوات الأربع المنصرمة فيما بين دورتي نزع السلاح بتدهور النظام الدولي وارتباك الاستقرار السياسي اللذين انعكسا في العديد من انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الغزو والاحتلال العسكري ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، وفي انتهاكات حقوق الانسان .

اننا نعتقد بأن الحد من التسلح ونزع السلاح لا يمكن تحقيقهما الا في مناخ من الاستقرار السياسي وفي جو من الثقة ، لا سيما بين الدول الحائزة على تلك الأسلحة النووية . وتجدد بلادى ترحيبها بخلق مناطق خالية من التسلح النووي بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط . ونحن نأمل من المجتمع الدولي ، أن يعير ذلك الأمر الأهمية اللازمة، ان أن الأخذ به يشكل عاملا أساسيا لاستتباب الأمن والاستقرار في منطقتنا .

ان تتبع التطورات الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العالمي لا تبعث على الاطمئنان حيث شهدت قطاعاته المختلفة وبالذات مجالات التجارة الدولية والنظام المالي والنقدي انحسارا وتصدعا أفرزا نتائج سلبية واضحة على اقتصاديات كل من البلدان المتقدمة والنامية .

لقد تراجعت حركة التجارة الدولية خلال السنوات الماضية تراجعا متسارعا ، كانت نتاجه السلبية أشد تأثيرا على البلدان النامية منها على البلدان المتقدمة . وكذلك شأن النظام المالي العالمي ، الذي يمثل وضعه الحالي هو الآخر علامة على ضعف أداء الاقتصاد الدولي ، الأمر الذي بات يتطلب مراجعة شاملة واصلاحا جذريا لهذا النظام .

ان ما يمكن استخلاصه من التعرض الى هذين القطاعين هو تأكيد حقيقة توابط وتداخل الاقتصاد العالمي مما يستدعي بالضرورة أن يكون التخطيط لمواجهة المشاكل الاقتصادية متصفا بالشمول والكلية ، كما أنه لا بدّ وأن يكون مستوعبا للخصائص المختلفة للدول ، غنيها وفقيرها على حد سواء .

لقد أدرك المجتمع الدولي مثلاً بالأمم المتحدة هذه الحقيقة وأبعادها حيث أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات الدولية لاقامة نظام اقتصادي بديل ، نذكر منها على سبيل المثال القرارات المتعلقة بميثاق حقوق الدول وواجباتها واقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، وكذلك قرار تهنئ الاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة .

ان بلادى تأسف لتعثر الجهود الدولية الرامية لاصلاح النظام الاقتصادى العالمى ، وبالذات فشل المجتمع الدولي في بدء المفاوضات الدولية الشاملة بسبب مواقف بعض الدول الصنافية المتقدمة . ولا زلنا نعتقد بأن بدء تلك المفاوضات على شكل سليم وفعال سوف يساهم بايجابية كبيرة في وضع أسس سلمية لاقتصاد دولي عادل . كما أننا نأسف للنتيجة السلبية التي وصل اليها مؤتمر الأونكتاد السادس رغم الجهود التي بذلتها دول العالم الثالث للخروج من المؤتمر بنتيجة ايجابية . وذلك نتيجة لعدم جدية الدول المتقدمة . وما يدعو الى القلق أن كثيراً من تلك الدول بدأت تتنصل حتى من مواقفها التي التزمت بها في مؤتمرات الأونكتاد السابقة . ان استمرار هذه المواقف سيوصلنا بطريقة لا مفر منها الى نقطة خطيرة من انهيار الثقة والفوضى في العلاقات الدولية .

ان دولة الامارات العربية المتحدة تجدد دعمها للجهود الجماعية الرامية الى اصلاح الوضع الاقتصادى العالمى ، وبالذات التي تتخذ من المنظمة الدولية اطاراً لها . وتأكيدها لهذا الاتجاه فان بلادى عملت ، منفردة ، ومن خلال المنظمات الاقليمية والدولية ، كل ما في وسعها لتعزيز هذا الاتجاه ، حيث تعكس سياستنا النفطية في مجالى الانتاج والتسعير حرصاً شديداً منا على مراعاة الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العالمى . كما أن بلادى ترى في مجموعة البلدان النامية اطاراً جامعياً صالحاً لتحقيق الاعتماد على الذات وليس بديلاً للجهود الدولية على الاطلاق ، وانما مكملاً حقيقياً لها .

وكتيجة لهذه السياسات فان بلادى منذ استقلالها قد ساهمت ومازالت تساهم في المؤسسات الاقليمية والدولية التي لها دور ايجابي في تنمية وتطوير بقية البلدان النامية . في ضوء كل ما تقدم نجد أنه من الضروري التأكيد مرة أخرى بأن الصورة الكلية للوضع الدولي سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى لا تدعو الى قدر كبير من التفاؤل ،

ان كوكهنا الذي نعيش فيه مليء بالأخطار ومحفوف بالمحاذير ما يتوجب علينا ، أكثر من
أى وقت مضى ، أن ندعو الى اليقظة والحذر ، وأن نحكّم العقل والمنطق في معالجة
القضايا ذات الطابع الدولي ، مبتعدين عن تغليب المصالح الذاتية الآتية ، واضعين في
المقام الأول مصلحة البشرية بمجموعها وحقها في حياة آمنة ومستقبل خال من خطر الافناء .
لهذا فان اشاعة الانفراج الدولي والابتعاد عن أجواء التوتر في العلاقات الدولية ، يشكل
سألة ملحة يجب ايلؤها الجهد الذي تستحق لخلق مناخ من الثقة المتبادلة يصحح
بالامكان في ظلّه تعزير دور الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، لتكون ساحة الحوار
النهائى الهادف الى البحث عن القواسم المشتركة بين مصالح الدول بما يخدم التوصل الى
عالم خال من أسباب التوتر والأزمات .

ان ثقتنا في قدرة الأمم المتحدة على لعب دور ايجابي في العلاقات الدولية تدعونا
الى التأكيد على أهمية تقوية وتعزير دورها في اقامة سلام دائم قائم على الحق والعدل
ستند على التسكك بالميثاق نصا وروحا ، تنعم فيه كل الدول صغيرها وكبيرها بالاستقرار
والتطور والأمل في مستقبل أفضل .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٣٠